



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان

تعزير قيمة الشركة في إطار نظرية المعاوضة

(دراسة حالة عينة من الشركات العاملة في الاقتصاد الجزائري
خلال الفترة 2016-2022)

من إعداد الطالبة: فرحي سعيدة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/06/09.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/خفقاني عبد الهادي (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسًا

د/محمد الأخضر قريشي (أستاذ محاضر "ب"، جامعة ورقلة) مشرفًا ومقررا

د/بوزيد عصام (أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشًا

السنة الجامعية: 2023 - 2024



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان

تعزيز قيمة الشركة في إطار نظرية المعاوضة

(دراسة حالة عينة من الشركات العاملة في الاقتصاد الجزائري
خلال الفترة 2016-2022)

من إعداد الطالبة: فرحي سعيدة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/06/09

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/خفقاني عبد الهادي (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسًا

د/محمد الأخضر قريشي (أستاذ محاضر "ب"، جامعة ورقلة) مشرفًا ومقررا

د/بوزيد عصام (أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشًا

السنة الجامعية: 2023 - 2024

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع الى والدي الكرمين

واخوتي: محمد الطاهر، حذيفة، الشفاء عائشة وصهيب تميم

الذين أرى فيهم الدنيا

وكذلك اهدي هذا العمل الى عائلتي فرحي وعقال

دون أن أنسى صويحباتي وصديقاتي كلهن

وأخيرا الى كل من ساعدني، وكان له دور في إتمام هذه الدراسة، سائلة الله عز وجل أن يجزي
الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة، ثم الى كل طالب علم سعى بعلمه ليفيد الإسلام والمسلمين
بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.

آمين.

الشكر

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه أن أتم علي نعمة اكمال هذا العمل
الشكر موصول الى الأستاذ المشرف "محمد الأخضر قريشي"
الذي كان لنا عوناً في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة ولما منحه من وقت وتوجيه
وكذلك لا أنسى ما قدمه لنا الأستاذ "هتهات السعيد" في هذه الدراسة
كما نخص بالشكر كل أستاذ ومعلم درسنا
والشكر عام لكل من ساعدنا من قريب وبعيد
ولو بكلمة أو دعوة صالحة أو حسن معاملة.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز مساهمة مقررات نظرية المعاوضة في تعزيز قيمة الشركة، وذلك بدراسة عينة مكونة من 16 شركة إنتاجية عملت في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2016 و2022. من اجل ذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري وعلى المنهج التحليلي لدراسة الحالة في الجانب التطبيقي. أين تمت الاستعانة ببيانات بانل من أجل تقدير النماذج الثلاث: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية، تم تبني النموذج الثابت كأحسن النماذج، والذي بين بأن الربحية معبرا عنها بالمردودية الاقتصادية-باعبارها المتغير التابع-تتأثر بنفس المستوى بالوفورات الضريبية وحجم الشركة والتي اختيرت كمتغيرات تفسيرية مستقلة وهذا في كل الشركات محل الدراسة، وأن الاختلاف بين الشركات يعود الى الثابت C والذي يلخص العوامل المؤسسية الخاصة بكل شركة والثابتة عبر الزمن. بينما تتأثر الربحية (المردودية المالية) بالرفع المالي والوفورات الضريبية وفق نموذج التأثيرات العشوائية، حيث تتأثر الربحية بمؤشرات اقتصادية أخرى غير مدرجة في النموذج، وهذا ما يلخصه الحد العشوائي.

الكلمات المفتاحية: هيكل مالي أمثل، المعاوضة، نظرية التبادل، وفورات ضريبية، ربحية الشركة، قيمة الشركة، رفع مالي.

Abstract:

This study aimed to highlight the contribution of the trade-off theory courses in enhancing the value of the company, by studying a sample of 16 production companies that operated in the Algerian economy during the period extending between the years 2016 and 2022. To do this, we relied on the descriptive approach in the theoretical aspect and on the analytical approach in the case study in The applied aspect. Where Panel data were used to estimate the three models: the aggregate regression model, the fixed effects model, and the random effects model. The fixed model was adopted as the best model, which showed that profitability expressed as return on assets - as the dependent variable - is affected at the same level by tax shield and company size, which These were chosen as independent explanatory variables for all companies under study, and the difference between companies is due to the constant C, which summarizes the institutional factors specific to each company and constant over time. While profitability (return on equity) is affected by financial leverage and tax shield according to the random effects model, where profitability is affected by other economic indicators not included in the model, and this is what the random term summarizes.

Keywords: optimal financial structure, trade-off theory, tax rates, company profitability, company value, financial leverage.

قائمة المحتويات

I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص:
IV	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول:
VII	قائمة الاشكال
VII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة الرموز والاختصارات:
أ	توطئة
4	الفصل الأول: الهيكل المالي والنظريات المفسرة له
1	تمهيد:
2	المبحث الأول: الهيكل المالي
2	المطلب الأول: الهيكل المالي ومحدداته
6	المطلب الثاني: نماذج مدغلياني وميلر M&M
6	المطلب الثالث: الانتقادات الواردة في حق نماذج M&M
8	المبحث الثاني: النظريات البديلة لنموذج M&M:
8	المطلب الأول: نظرية تسلسل مصادر التمويل (POT) Pecking Order Theory
9	المطلب الثاني: نظرية الاشارة (ST) Signaling Theory
10	المطلب الثالث: نظرية توقيت السوق (MTT) Market timing theory
12	المبحث الثالث: نظرية المعاوضة (TOT) The Trade-Off Theory:
12	المطلب الأول: تأثير الاستدانة في ظل تكلفة الإفلاس
15	المطلب الثاني: تأثير الاستدانة في ظل تكلفة الوكالة
17	المطلب الثالث: تأثير الاستدانة في ظل وجود الضرائب وتكاليف الافلاس والوكالة
20	المبحث الرابع: الأدبيات التطبيقية ومناقشتها
20	المطلب الأول: الأدبيات التطبيقية العربية ومناقشتها
22	المطلب الثاني: الادبيات التطبيقية الأجنبية ومناقشتها
26	خلاصة الفصل الأول
27	الفصل الثاني: الدراسة القياسية لتعزيز قيمة الشركة في ظل نظرية المعاوضة
29	المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة
29	المطلب الأول: مجتمع ومتغيرات الدراسة
30	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

33.....	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.
33.....	المطلب الأول: نتائج الدراسة (الدراسة الإحصائية)
36.....	المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة.
60.....	خلاصة الفصل
61.....	الخاتمة
62.....	توصيات البحث
62.....	آفاق البحث
63.....	المصادر والمراجع
62.....	فهرس

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29-30	متغيرات الدراسة	الجدول رقم 01
34	المؤشرات الإحصائية الوصفية (الربحية معبر عنها بالمرودودية الاقتصادية)	الجدول رقم 02
35	مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة (الربحية معبر عنها بالمرودودية الاقتصادية)	الجدول رقم 03
36	المؤشرات الإحصائية الوصفية (الربحية معبر عنها بالمرودودية المالية)	الجدول رقم 04
37	مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة (الربحية معبر عنها بالمرودودية المالية)	الجدول رقم 05
38	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي للربحية معبر عنها بالمرودودية الاقتصادية	الجدول رقم 06
39	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي للربحية معبر عنها بالمرودودية المالية	الجدول رقم 07
40	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للربحية معبر عنها بالمرودودية الاقتصادية	الجدول رقم 08
43	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للربحية معبر عنها بالمرودودية المالية	الجدول رقم 09
45-46	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للربحية معبر عنها بالمرودودية الاقتصادية	الجدول رقم 10
48	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للربحية معبر عنها بالمرودودية المالية	الجدول رقم 11
51	نتائج اختبار لاغرنج (الربحية معبر عنها بالمرودودية الاقتصادية)	الجدول رقم 12
51-52	نتائج اختبار لاغرنج (الربحية معبر عنها بالمرودودية المالية)	الجدول رقم 13
52	اختبار Redundant (الربحية معبر عنها بالمرودودية الاقتصادية)	الجدول رقم 14
53	اختبار Redundant (الربحية معبر عنها بالمرودودية المالية)	الجدول رقم 15
54	اختبار Hausman (الربحية معبر عنها بالمرودودية الاقتصادية)	الجدول رقم 16
56	التأثيرات الثابتة (الربحية معبر عنها بالمرودودية الاقتصادية)	الجدول رقم 17
56-57	اختبار Hausman (الربحية معبر عنها بالمرودودية المالية)	الجدول رقم 18
57-58	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للربحية معبر عنها بالمرودودية المالية	الجدول رقم 19

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	العلاقة بين الرفع المالي ومعدل العائد المطلوب	الشكل 1-1
14	العلاقة بين الرفع المالي وتكلفة الأموال	الشكل 2-1
17	نسبة الاستدانة المثلى مع وجود تكاليف الوكالة	الشكل 3-1
19	القيمة السوقية للشركة في ظل نظرية المعوضة	الشكل 4-1
34	تمثيلات بيانية توضح تطور المتغيرات خلال الفترة 2016-2022 للشركات محل الدراسة	الشكل 1-2
36	تمثيلات بيانية توضح تطور المتغيرات خلال الفترة 2016-2022 للشركات محل الدراسة	الشكل 2-2
40	مقارنة بين القيم الحقيقية للربحية والقيم المقدرة لها بواسطة النموذج الثابت	الشكل 3-2

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
67-68	متغيرات الدراسة (الربحية معبر عنها بالمردودية الاقتصادية)	الملحق 01
69-72	ميزانية الشركات (الربحية معبر عنها بالمردودية الاقتصادية)	الملحق 02
73	جدول التأثيرات الثابتة	الملحق 03
74-75	متغيرات الدراسة (الربحية معبر عنها بالمردودية المالية)	الملحق 04
76-79	ميزانية الشركات (الربحية معبر عنها بالمردودية المالية)	الملحق 05

قائمة الرموز والاختصارات:

الاختصار / الرمز	الدلالة
M&M	نماذج مدغلياني وميلر
TOT	نظرية المعاوضة The Trade-Off Theory
POT	نظرية تسلسل مصادر التمويل Pecking Order Theory
ST	نظرية الإشارة Signaling Theory
MTT	نظرية توقيت السوق Market timing theory
P	الربحية
Le	الرفع المالي
S	حجم الشركة
T	ملموسية الأصول
Li	السيولة
TS و NDTS	الوفر الضريبي
PRM	نموذج الانحدار التجميعي
FEM	نموذج التأثيرات الثابتة
REM	نموذج التأثيرات العشوائية

أثار موضوع أمثلية الهيكل المالي اهتمام العديد من الباحثين في مجال الإدارة المالية، حيث ظهرت العديد من النظريات التي كان جل اهتمامها البحث عن أمثلية الهيكل المالي، أي تحديد الهيكل المالي الأمثل الذي يضمن قيمة اعظمية للشركة عندما تكون تكلفة التمويل في أدنى مستوياتها.

وبهذا الصدد توالت النظريات والدراسات في هذا الموضوع، حيث انطلقت من العالمان Miler و Modigliani سنة 1958، أين اهتمتا في بداية الأمر بعدم ادخال الضرائب على قيمة الشركة نظرا للفرضيات التي قام عليها نموذجهم، والذي جاء عكسه عام 1963 والذي احتسب أثر الضريبة على قيمة الشركة والمتمثل في الوفر الضريبي الناجم عن الاستدانة والذي يقوم برفع قيمة الشركة، بينما اعتقد ميلر أن هناك تكاليف تلغي الوفر الضريبي، وبالتالي عدم وجود نسبة استدانة مثلى. بعد ذلك، تبعتهما باقي النظريات مثل نظرية المعاوضة (التبادل)، نظرية تسلسل مصادر التمويل، نظرية الإشارة، نظرية توقيت السوق، ...

تعتبر نظرية المعاوضة الهيكل المالي الأمثل في توليفة مصادر التمويل المثلى حيث تضم نسبة استدانة مثلى والتي تكون عندها قيمة الشركة أعظمية وفي نفس الوقت تكون تكلفة الأموال في أدنى مستوياتها وهذا نتيجة الموازنة بين مزايا الاستدانة وتكاليفها.

نخص في دراستنا هذه تناول ما جاء في نظرية المعاوضة، أي محاولة إيجاد مستوى الاستدانة الذي يضمن الاستفادة من الوفورات الضريبية وفي نفس الوقت لا يرفع المخاطر المالية، وبالتالي يرفع من قيمة الشركة.

طرح الاشكال

تتمت نظرية المعاوضة بمعالجة قيمة الشركة ومحاولة تعظيمها، حيث تعتبر هذه النظرية أن قيمة الشركة تعظم عند الوصول الى مستوى استدانة أمثل والذي عنده تكون أيضا تكلفة الأموال في أدنى حد لها، مما يعرب عن وجود هيكل مالي مثالي لهذه الشركة.

وانطلاقا من هذا المدخل الموجز نطرح الإشكالية التالية:

هل تساهم مقررات نظرية المعاوضة (التبادل) في تعزيز قيمة الشركات العاملة في الاقتصاد الجزائري؟

ومن هذا الاشكال الرئيسي نجد إشكالات فرعية:

- هل يوجد تأثير لحجم الشركة على الربحية (المردودية الاقتصادية)؟
- هل يوجد تأثير للرفع المالي على الربحية (المردودية الاقتصادية)؟
- هل يوجد تأثير للوفورات الضريبية خارج الديون على الربحية (المردودية الاقتصادية)؟
- هل يوجد تأثير لحجم الشركة على الربحية (المردودية المالية)؟
- هل يوجد تأثير للرفع المالي على الربحية (المردودية المالية)؟

- هل يوجد تأثير للوفورات الضريبية خارج الديون على الربحية (المردودية المالية)؟

وانطلاقا من هذا الطرح تكون الفرضيات كالتالي:

الفرضيات

- وجود تأثير لحجم الشركة على الربحية (المردودية الاقتصادية) وهي ذات تأثير إيجابي على الربحية.
- عدم وجود تأثير للرفع المالي على الربحية (المردودية الاقتصادية).
- وجود تأثير للوفورات الضريبية خارج الديون على الربحية (المردودية الاقتصادية) وهي ذات تأثير سلبي على الربحية.
- لا يوجد تأثير لحجم الشركة على الربحية (المردودية المالية).
- وجود تأثير للرفع المالي على الربحية (المردودية المالية) وهي ذات تأثير إيجابي على الربحية.
- وجود تأثير للوفورات الضريبية خارج الديون على الربحية (المردودية المالية) وهي ذات تأثير إيجابي على الربحية.

مبررات اختيار الموضوع

اخترنا هذا الموضوع نظرا لأسباب ومبررات منها:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع وكذا لعلاقته الوثيقة بالتخصص الجامعي، الذي مكنا من أخذ بعض الأفكار المسبقة عن الموضوع بشكل عام.
- أهمية الموضوع البالغة لدى الشركات.
- من أجل اعداد مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال شهادة ماستر.

اهداف الدراسة واهميتها

تعد نظرية المعاوضة من اهم النظريات المساهمة في تعزيز الشركة نظرا بحثها الدائم عن مستوى استنادة أمثل يساهم في تخفيض تكلفة الأموال (مصادر التمويل)، في دراستنا هذه سنسلط الضوء على مدى قدرة مقررات نظرية المعاوضة في تعزيز قيمة الشركة.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: الهيكل المالي الأمثل والنظريات المفسرة له.
- الحدود المكانية: عينة شركات عاملة في الاقتصاد الجزائري في قطاع الصناعة.

• الحدود الزمنية: تمتد الدراسة من 2016 الى 2022.

منهج البحث والأدوات المستخدمة

استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي نظرا لقيامنا بعرض وتقديم المفاهيم النظرية المتعلقة بالهيكل المالي وما جاء فيه من نظريات مفسرة له، كما اعتمدنا منهج دراسة حالة فيما يخص الجانب التطبيقي من اجل معرفة مدى اسهام نظرية المعوضة في تعزيز قيمة الشركة.

اما الأدوات المستخدمة فهي متمثلة في برنامج Eviews وكذا برنامج Excel واللذان ساهما بحساب المتغيرات محل الدراسة وتوضيح العلاقة بينها، كما تم استخدام الاختبارات الإحصائية المتمثلة في: اختبار لاغرنج، اختبار Redundant واختبار Hausman.

مرجعية الدراسة

تم الاعتماد على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمتمثلة في:

- مصادر أولية: تتمثل في قاعدة المعطيات والبيانات والقوائم المالية المقدمة من طرف الأستاذ، والمكونة من ميزانيات وجداول حسابات النتائج للشركات العاملة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.
- مصادر ثانوية: هي مصادر تتعلق بالجانب النظري، حيث قمنا بعملية مسح للدراسات السابقة والاطلاع على الأدبيات المنشورة حول الهيكل المالي، باستخدام الكتب، المجلات، المقالات، الرسائل الجامعية من رسائل ماجستير وأطروح دكتوراه.

صعوبات البحث

- قلة الدراسات السابقة باللغة العربية في هذا الموضوع نظرا لعدم افراد النظريات بدراسات خاصة بها، وعدم تجريب النظريات على ارض الواقع.
- عدم توفر التقارير المالية الكافية الأمر الذي قيد الدراسة بالمؤسسات والسنوات التي توفرت تقاريرها المالية.

هيكل البحث

سعيًا منا لإنجاز البحث والاجابة على اشكاليته، قمنا بتقسيم البحث الى فصلين، حيث سنتناول في الفصل الأول منها الجانب النظري من اجل الفهم الجيد للموضوع ومراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة للوقوف على النتائج المتوصل اليها، وفي حين سنتطرق في الفصل الثاني الى الجانب التطبيقي، وذلك لإثبات صحة الفرضيات او نفيها بالاعتماد على عينة من الشركات العامل في الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول: الهيكل المالي

والنظريات المفسرة له

تمهيد:

تعتبر دراسة العلاقة بين الهيكل المالي وكل من تكلفة الأموال وقيمة المؤسسة من أهم القضايا المعاصرة للإدارة المالية، حيث أنه منذ ازدياد من أربعين عاماً يدور جدل بين العلماء والممارسين في مجال الإدارة المالية حول وجود هيكل مالي أمثل من عدمه، وما إذا كان هذا الهيكل المالي يؤثر على قيمة الشركة أم لا، ويعتبر هذا الجدل المدخل لتفسير السلوك المالي للشركات.

وفي هذا الصدد، سندرس في هذا الفصل أهم ما جاء في الهيكل المالي وقيمة المؤسسة، نظرياً. حيث يتشكل هذا الفصل من ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: الهيكل المالي

المبحث الثاني: النظريات البديلة لنموذج M&M

المبحث الثالث: نظرية المعايضة (TOT) The Trade-Off Theory

المبحث الأول: الهيكل المالي

يعد اهتمام الأطراف ذوي المصلحة من مساهمين ودائنين ومسيرين بالهيكل المالي نابعا من تأثيره على استقرار الجانب المالي للشركة، نظرا لأنه يوضح مدى قدرة الشركة على تحديد التركيبة المثلى من مصادر التمويل المتاحة لها وكذا الاستخدام الأمثل لهذه المصادر، حيث لمعت العديد من النظريات في هذا الصدد، وتعتبر أول الاعمال البارزة في هذا المجال دراسة العالمان Modigliani و Miler والتي تضمنت هدف البحث عن التركيبة المثلى للهيكل المالي.

المطلب الأول: الهيكل المالي ومحدداته

ستتطرق في هذا المطلب إلى ماهية الهيكل المالي والمحددات التي تؤدي إلى تشكيل توليفة معينة من مصادر التمويل:

الفرع الأول: تعريف الهيكل المالي

تعددت تعريف الهيكل المالي حيث اختلفت من باحث إلى آخر، نذكر بعضا من هذه التعاريف كالتالي:

عرف منير ابراهيم هندي الهيكل المالي على أنه تشكيلة المصادر التي حصلت منها الشركة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، ومن ثم فإنه يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة أو قصيرة الأجل¹.

كما تعتبر بن زكورة العونية الهيكل المالي صورة للشركة من حيث مصادر تمويلها، وهو يضم الديون، والتي تمثل مجموعة التزامات الشركة اتجاه الآخرين، مستوجبة الاستحقاق في آجال محددة، والأموال الخاصة والتي تمثل مجموع مساهمات المالكين².

وكما قال Joseph Muchiri Mwangi ان الهيكل المالي للمؤسسة يشير إلى كيفية قيامها بتمويل أصولها بجميع مواردها المتاحة، فهو عبارة عن هيكل رأس المال مضافا إليه التزامات الشركة التي لا تحمل فائدة مثل الحسابات الدائنة والمستحقات، حيث يعرف هيكل رأس المال بأنه عبارة عن الأموال الخاصة والديون ذات فائدة بما في ذلك القروض المصرفية قصيرة الأجل ذات الفائدة³. ولكن يرى جمال الدين المرسي وأحمد عبد الله اللحلح الهيكل المالي يجب أن يتعلق بالمكونات التفصيلية لكلا من جانبي الميزانية العمومية للشركة وليس فقط مكونات جانب الخصوم⁴.

¹ منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 528.

² بن زكورة العونية، تسيير واستراتيجية مؤسسة، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق نشر استيراد وتوزيع كتب، قسنطينة، الجزائر، ص 140.

³ Joseph Muchiri Mwangi, a thesis of doctor, **Effect of Financial Structure on Financial Performance of Firms Listed at East Africa Securities Exchanges**, Jomo Kenyatta University, Kenya, 2016,P2

⁴ جمال الدين المرسي وأحمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 244.

بالإضافة، تتمثل مصادر التمويل المكونة للهيكل المالي في 3 فئات رئيسية:

- الأموال الخاصة: يعتبر هذا التمويل أحد أهم المصادر الممكن الاستعانة بها من قبل الشركة لتمويل أنشطتها وتتمثل هذه المصادر في الأسهم العادية والممتازة والأرباح المحتجزة.
- الديون طويلة الأجل: هي التزامات تنشأ في ذمة الشركة، وتكون مدتها طويلة أي أكثر من سنة، وتوجه الى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل، وتشمل القروض والاستئجار.
- الديون قصيرة الأجل: وهي التزامات تستحق في أقل من سنة توجه الى تمويل دورة الاستغلال في الشركة، كما يتم تغطيتها من مداخيل وأرباح المؤسسة، وتتكون من الائتمان التجاري والائتمان المصرفي.⁵

وانطلاقاً مما سبق ذكره من تعاريف الباحثين فإن الهيكل المالي عبارة عن الجانب الأيسر من الميزانية والذي يشمل مصادر التمويل في الشركة، والمكونة من الأموال الخاصة والديون بنوعيهما: طويلة وقصيرة الأجل. كما تجدر الإشارة إلى الاختلاف الجوهرى بين الهيكل المالي وهيكل رأس المال، والمتمثل في أن هيكل رأس المال يضم فقط الأموال الخاصة بالإضافة إلى الاسهم الممتازة ان وجدت وكذا مصادر التمويل طويلة وقصيرة الأجل ذات الفوائد فقط، أما الهيكل المالي فيشمل جميع مصادر التمويل ذات او بدون فائدة.

الفرع الثاني: محددات الهيكل المالي:

وهي عبارة عن العوامل التي يأخذها المدير المالي للشركة بعين الاعتبار او العوامل المتحكمة في اختيار توليفة مصادر التمويل المتاحة للشركة، وتتمثل في:

- الشريحة الضريبية: بما أن الفوائد تولد وفورات ضريبية والتي تكون ذات الأثر الإيجابي على الشركة نظراً لخصم الفائدة قبل الضريبة وكذلك للعلاقة الطردية بين معدل الضريبة والوفورات الضريبية لذا فإن الشركة التي تحضى بمعدل ضريبة مرتفع غالباً ما تلجأ إلى الاستدانة بصورة أكبر من أجل تحقيق الوفورات.
- إمكانية تحقيق وفورات ضريبية بديلة: إن وجود الفرص البديلة لتحقيق الوفورات (قسط اهتلاك أو خصومات ضريبية نتيجة لتنفيذ استثمارات مدعمة من الحكومة...) قد يؤدي إلى تخفيض نسبة الأموال المقترضة في الهيكل المالي.
- معدل النمو: ويتناسب طردياً مع تكلفة وكالة الديون نظراً لتعدد الفرص المتاحة من الاستثمارات للشركات الكبيرة لذا فقد يفضل المساهمون الاعتماد على مواردهم الذاتية، إذ من المحتمل وجود علاقة عكسية بين معدل النمو ونسبة الديون طويلة الأجل في الهيكل المالي، كما أورد Myers (1977) الى أنه من المتوقع أيضاً وجود علاقة طردية بين معدلات النمو والديون قصيرة الأجل، وهذا راجع إلى أنها أقل خطراً للدائنين من الديون طويلة الأجل، لذا فقد تستطيع الشركة تخفيض تكلفة الوكالة وزيادة نسبة الاستدانة باللجوء إلى الديون قصيرة الأجل.

⁵ محمد لمن علون ولطفي شعباي، دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة دباغة الجلود - جيجل، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص762-763.

- حجم الشركة: تتعرض الشركات الكبيرة التي تتميز بقدر من التنوع لمخاطر الإفلاس بشكل أقل لوجود علاقة عكسية بين الحجم والمخاطرة، مما يدفعها إلى زيادة نسبة الأموال المقترضة، أما بالنسبة للشركات الصغيرة فقد تعتمد على الديون مباشرة التمويل، لارتفاع تكلفة إصدار أسهم وسندات هذه الشركات.
- مخاطر التشغيل والتمويل: ان استقرار مبيعات الشركة يؤدي إلى زيادة نسبة الأموال المقترضة وذلك راجع إلى إمكانية التخطيط بدقة لتسديد الفوائد والديون في تواريخ الاستحقاق، أما إذا كانت المبيعات متقلبة فإن الشركة تميل إلى التقليل من اللجوء إلى الاستدانة،⁶ بالإضافة إلى المخاطر الناتجة عن التمويل الزائد عن طريق الاستدانة مما يؤدي إلى زيادة أعباء الدين.⁷
- طبيعة الدين: ان اعتماد أنواع الديون التي تتميز بالقدرة على تقليل تكلفة الوكالة يؤدي إلى تخفيض تكلفة الديون، مما يدفع بالشركة إلى اللجوء إلى الاستدانة أكثر (سندات قابلة للتحويل مثلا).
- تاريخ الاستحقاق: يتوقع ارتفاع نسبة الأموال المقترضة إذا كانت في صورة ديون قصيرة الأجل لانخفاض مخاطرها مقارنة بالديون طويلة الأجل، وذلك راجع إلى قدرة الدائنين على رفع معدل الفائدة ووضع شروط أفسى مما ينقل المخاطر إلى المالك (المساهمون)، لذا تلجأ الشركة للاستدانة بأجل قصير بشكل أكبر.
- تكلفة الوكالة: يوجد نوعان من تكلفة الوكالة: تكلفة وكالة خاصة بالديون وأخرى خاصة بالأموال الخاصة، عندما تكون الأخيرة أكبر من سابقتها تزيد الشركة من نسبة الاستدانة، والعكس صحيح، مما يبين لنا وجود علاقة عكسية بين نسبة وتكلفة الاستدانة، وهذا راجع إلى تكلفة وكالة الديون والتي قد يؤدي ارتفاعها إلى تخفيض نسبة الأموال المقترضة في الهيكل المالي.
- تركيز الملكية: تلجأ الشركات -التي تتركز ملكيتها على فرد أو مجموعة قليلة من الأفراد- إلى الاستدانة، نظرا لارتفاع تكلفة وكالة الأموال الخاصة (دخول شركاء جدد)،⁸ أما في حالة أن مجلس الإدارة يضم عددا كبيرا من المساهمين فسيقومون عادة بإصدار المزيد من الأسهم العادية، لأن ذلك لن يؤثر بشدة على سيطرة الإدارة الحالية على الشركة.⁹
- هيكل الأصول: إن مما يشجع الدائنين (المقرضين) على منح الديون هو نوع الأصل المملوك للشركة والذي يقدم أكبر ضمان للدين الممنوح، حيث تعرب دراسة Berger and Udell (1990) بأن الضمانات ذات أهمية في الاقتراض البنكي، حيث أن 70% من القروض البنكية تمنح على أساس الضمانات المقدمة. كما أشارت دراسة Titmans and Wessles (1988) إلى وجود علاقة طردية بين الضمانات والاستدانة في الشركة.
- طبيعة القطاع: يفترض أن الشركات ذات نفس النشاط والمحيط تكون لها مستويات تمويل واستدانة متقاربة في حين أن هذه المستويات تختلف بين القطاعات. وفي صدد ذلك، قام الباحثون بدراسة ما إذا كانت نسبة الاستدانة تتأثر بنوعية الصناعة، حيث أكدت دراسة Ferri and Jones (1979) أن نشاط الشركة عامل أساسي في تحديد هيكل الأصول

⁶ منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص163-164.

⁷ شرابي باية كتر، العوامل المحددة لبناء الهيكل المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص92

⁸ منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، ص166-167.

⁹ سليم مجلخ ووليد بشيشي، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد6، العدد1، جوان2019، ص124.

وبالتالي الهيكل المالي. بالإضافة إلى اختلاف أشكال الهيكل المالي للشركات بين قطاعات النشاط الاقتصادي وهذا ما بينته دراسة سيد الهواري (1986).¹⁰

- الربحية: وتعتبر من الأهداف الرئيسية للشركة، وتنبع أهميتها من مجامعتها للمخاطر المالية التي تواجهها الشركة. إذ تتاح للشركة ذات الربحية العالية الحصول على قروض إضافية وتحقيق وفورات ضريبية. لكن ما ان تحقق الشركة ربحية عالية حتى تلجأ إلى سلوك التمويل الداخلي وتحتجز أرباحها نظراً لأولوية الأرباح المحتجزة في مصادر التمويل ثم تليها القروض ثم إصدار أسهم جديدة وبالتالي يقل اعتماد الشركة على الاستدانة وتلجأ إلى التمويل الذاتي.
- السيولة: تعد السيولة ذات تأثير مزدوج على الهيكل المالي، إذ تخول الشركات القدرة على الوفاء بالتزاماتها إذا كانت عالية، وقد يدل ارتفاعها الزائد في بعض الأحيان على عدم استغلالها الجيد مما يضيع على الشركة فرص تحقيق الأرباح. أما في حالة الانخفاض فقد يؤول إلى عدم القدرة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل.
- درجة التخصص (التركيز): كلما اتبعت الشركة سياسة التنوع في منتجاتها ومجالات استثمارها ولم تخصص (تتركز) في نوع واحد فقط كلما ابتعدت عن مخاطر الإفلاس، لكن كلما اعتمدت على استثمار واحد ارتفعت تكلفة الإفلاس، وبالتالي تلجأ الشركة إلى التقليل من نسبة الاستدانة في هيكلها المالي.
- موقف الشركات اتجاه المخاطر: ويكون حسب التصنيف الائتماني للشركة فكلما كان إيجابياً كلما زادت قدرة الشركة التمويلية سواء عن طريق الاقتراض أو زيادة رأس المال،¹¹ كما تقل تكلفة الاستدانة نتيجة لدلالة التصنيف الائتماني الجيد والذي يشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ضمن آجال استحقاقها.
- التحكم والسيطرة: ويتجلى هذا المحدد في الوضع المالي الشركة، حيث أنه إذا اتسمت حالة الشركة بالضعف المالي فستلجأ إلى فتح رأس المال وإصدار أسهم جديدة تجنباً لمخاطر عدم الوفاء بالتزاماتها المؤدي إلى الإفلاس وإلى تعريض أفراد الإدارة الحالية لفقدان مناصبهم. أيضاً، قد يعرض التقليل من الديون الشركة للاستحواذ عليها من طرف مستثمرين آخرين. ولعل أهم حالة تلك التي تفضل فيها الشركة اللجوء إلى الاستدانة بدل طرح أسهم جديدة، نظراً لنوع السيطرة في الإدارة والمتمثل في التصويت، وذلك مخافة فقدان الرقابة والسيطرة على الشركة جراء دخول مساهمين جدد إلى مجلس الإدارة.
- التوقيت: يتمثل قدرة الشركة على اقتناص الفرص المالية في الزمن الذي تنخفض فيه التكلفة، حيث يجب عليها المفاضلة بين المصادر التمويلية المتاحة في الوقت المناسب للحصول عليها وقت حاجتها وبأقل تكلفة وبأفضل شروط.
- حجم البنوك وسوق المال: يتركز هذا المحدد على مدى إمكانية توافر الأموال من عدمها في الأسواق المالية، وكذلك تكلفة هذه الأنواع التي لها تأثير هام عند تحديد نوع الورقة المالية (أسهم ممتازة، عادية أو سندات) التي يناسبها تمويل معين ويمتد تأثيرها إلى درجة إمكانية تغيير الهيكل المالي.¹²

¹⁰ بوشوشة محمد، تأثير السياسة التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 236-238.

¹¹ شرابي باية كزرة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

¹² سليم مجلخ ووليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 123-124.

المطلب الثاني: نماذج مدغلياني وميلر M&M

ظهرت النظرية عام 1958، وكانت نتاج دراسة قام بها الاستاذان والحائزان على جائزة نوبل مدغلياني وميلر، حيث أكدوا أنه وفي ظل عالم الأسواق المثالية، عالم خال من الضرائب، وإتاحة تامة لجميع معلومات الشركات -وبالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات الأخرى- لن يؤثر حجم الاستدانة في الهيكل المالي على قيمة الشركة¹³. وتقوم هذه النظرية على فرضيات، وهي كالتالي:

- عدم وجود ضرائب أو تكاليف الإفلاس أو تكاليف المعاملات أو الإصدار (سوق مال مثالي).
 - سياسة التوزيعات ثابتة، حيث يتم توزيع الأرباح كاملة (لا يتم احتجاز الأرباح).
 - مجانية وإتاحة المعلومات حول المؤسسات (تمثل المعلومات).
 - تصنيف الشركات ضمن فئات حسب درجة المخاطر.
 - سلوك المستثمر عقلائي ورشيد.
 - للمستثمر أن يشتري أوراق مالية بقدر ما يشاء، وهذا راجع إلى قيام النظرية على إحلال الأسهم مكان السندات¹⁴.
- بعد نموذج 1958 والذي بين أن الهيكل المالي للشركة مستقل تماما عن قيمتها السوقية، ظهرت دراسة أخرى للعلمان مدغلياني وميلر عام 1963، حيث تمثلت في مقال يدرس أثر الهيكل المالي في ظل وجود الضرائب وتكاليف الإفلاس كمتغيرين يؤثران على قيمة الشركة. فحسب مدغلياني وميلر فإن اعتماد الشركة على الديون له أثران، أثر إيجابي وآخر سلبي، أما الإيجابي فيتمثل في الوفورات الضريبية، وأما السلبي فيظهر في تكاليف الإفلاس¹⁵.
- تناول ميلر الضريبة على أرباح المستثمرين الأفراد إضافة إلى ضريبة الشركات في مقاله عام 1977، حيث أظهرت دراسته أن أخذ هذه الضريبة بعين الاعتبار يمكن أن يقضي على الارتفاع في قيمة الشركة الناتج عن الوفورات الضريبية وبالتالي عدم تأثير قيمة الشركة بطريقة التمويل المتبعة¹⁶.

المطلب الثالث: الانتقادات الواردة في حق نماذج M&M

¹³ كزار عباس حسين الشريفي، تأثير هيكل التمويل في تعزيز قيمة الشركة بإطار نظرية اللقطات -دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرسة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004-2019، مذكرة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق، 2021، ص44.

¹⁴ منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في تمويل الشركات، 2015، ص91-93 ص108-109.

¹⁵ غربي حمزة وقمان مصطفى، مكانة الضرائب في أمثلة الهيكلة المالية حسب مودغلياني وميلر -اختبار تجريبي على عينة من المؤسسات الجزائرية-مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 22، العدد 2، ديسمبر 2021، ص103-124.

¹⁶ محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص200.

تعتمد صحة نظرية M&M على افتراضاتها فإذا لم تكن الفرضيات صحيحة (خاصة وجود سوق مالي مثالي) فستكون النظرية خاطئة، أي أنه يجب تطبيق النظرية في ظل فرضياتها فقط. لكن في الواقع توجد حقا عيوب كثيرة في السوق والتي غالبا ما تخلق مجال لعدم استعادة عملية المراجعة إلى التوازن. لذلك كانت العيوب الملاحظة والتي تبطل نظرية M&M كالتالي:¹⁷

- اختلاف معدل التوظيف والاستدانة:
- ان تماثل مستويات سعر الفائدة للمستثمرين الأفراد والشركات افتراض خاطئ، ويعود ذلك إلى التصنيف الائتماني للشركات الكبيرة التي تدير حجما معيناً من الأصول الثابتة حيث يخول لها الاقتراض بسعر فائدة أقل من الأفراد.
- اسقطت الدراسات الفرض المتمثل في "أنه بإمكان الشركات والمستثمرين الاستدانة على أساس سعر الفائدة عديم المخاطرة وهذا يقود إلى الاعتقاد بأن الدين سيكون عديم المخاطرة"، كما أثبتت هذه الدراسات ان ديون الشركات عبارة عن استثمارات ذات مخاطر، وأن سعر الفائدة الموحد الذي اعتمده M&M بعيد عن الواقع لسببين:
 - انه لا يمكن للمستثمرين المؤسساتيين الاقتراض لأجل الاستثمار
 - سعر الفائدة المخصص للمستثمرين الافراد أعلى من الخاص بالشركات الكبرى.
- عدم القدرة على الاستبدال بين الرافعة الشخصية ورافعة الشركة:
 - من غير الصحيح تبني الافتراض الذي يتضمن تماثل عامل الرفع بين الأفراد والشركات، أي أن الرافعة الشخصية ورافعة الشركة بدائل كاملة وذلك راجع إلى أن المستثمر الذي يشتري أسهما في شركة مستدينة يكون أقل تعرضاً للخسارة في - حالة حدوث إفلاس- من المستثمر الشخصي والذي يتعرض لمخاطر أكبر بحيث أنه إذا وقع في حالة إفلاس فلن يخسر فقط قيمة الأسهم المشتراة مثل المستثمر الأول بل سيكون مسؤولاً عن رد دينه الشخصي أيضاً.
- تكاليف المعاملات Transaction Costs:
 - وجود تكاليف المعاملات (وساطة، تداول...) على عكس ما افترض M&M حيث أنها تعيق آلية المراجعة، وذلك بسبب التكاليف التي تترتب عن تداول الأوراق المالية فيضطر المستثمر الى توظيف مبلغ أكبر من تحقيق نفس العائد.
- المزايا الضريبية:
 - خلص ميلر إلى أنه من الممكن الوصول إلى تعادل بين عوائد الاسهم والسندات قبل الضريبة ومعدلات الضريبة على المستثمرين وذلك بسبب تشابه الوفورات الضريبية للدين بين كل الشركات بغض النظر عن مستويات ديونها. وهذا بعيد عن الدقة، إذ نلاحظ بأن الشركات مرتفعة الربحية تكسب أقصى منفعة ضريبية من الرفع المالي مقارنة بالشركات منخفضة الربحية، وعليه تكون المنافع الضريبية متغيرة من شركة إلى أخرى.
 - من جهة أخرى يمكن الشركات اتباع عدة طرق لتفادي الضرائب، فعلى سبيل المثال: التلاعب في سياسة الاهتلاك بقصد رفع معدل الاهتلاك أو الرفع في مساهمات برامج تقاعد الموظفين، فمثل هذه الإجراءات تقلل من الوفورات الضريبية الناجمة عن الرفع المالي.

¹⁷ Joel Obayagbona and Jennifer U.Omodamwen, Testing The M & M Relevance and Irrelevance Theories of Capital Structure in Quoted Manufacturing Firms in Nigeria, **European Journal of Economics**, Vol2, No2, P1-12.

كما يعد افتراض عدم تأثر حجم الدرع الضريبي بمستوى الدين افتراضاً غير عقلاني إلى حد ما، ذلك أن ارتفاع مستوى الدين سيحد من قدرة الشركة على استخدام الدرع الضريبي كاملاً في المستقبل، لأن ارتفاع الدين سيزيد من مخاطر الشركة، وبالتالي سيطلب الممولون (الدائنون والمساهمون) بمعدلات عائد أعلى، وهذا ما يزيد من احتمال الوقوع في العسر المالي أو على الأقل تخفيض الأرباح مستقبلاً، وهو ما يعني انخفاض حجم الضريبة.¹⁸

● القيود المؤسسية:

يقوم الدائنون بفرض بنود في العقد تقيد الشركة المستفيدة من الاستدانة، لذا فهي مجبرة على احترامها، وذلك بالرجوع إلى القيود عند اتخاذ أي إجراء أو أي سياسة.

المبحث الثاني: النظريات البديلة لنموذج M&M:

نظراً لما تعرض له نموذج M&M من انتقادات، نتجت العديد من النظريات البديلة والتي لها وجهة نظر مختلفة عن النموذج السابق والمتمثلة في المطالب التالية:

المطلب الأول: نظرية تسلسل مصادر التمويل (Pecking Order Theory (POT)

أجريت الدراسة الأولى للنظرية عام 1961 من قبل Donaldson، حيث توّضح أن المسيرين والمساهمين لا يملكون نفس الاهتمام حول اختيار مصادر التمويل، وهذا على أساس عدم تماثل المعلومات بينهما، حيث يلجأ المسيرون إلى التسلسل التالي: التمويل الذاتي، ثم الاقتراض، وأخيراً إلى الرفع من رأس المال، نظراً لمحاولتهم تجنب المراقبة المزدوجة من طرف المساهمين والمقرضين.¹⁹

ثم تبعتها تطورات Myers 1984 و Myers and Majluf 1984، حيث يفترض Myers 1984 أن المؤسسة تلجأ عند تمويل استثماراتها إلى التمويل الذاتي ثم إلى الديون أقل مخاطرة ثم إلى إصدار أسهم عادية، وهذا التسلسل راجع إلى:

- إصدار أسهم جديدة يمكن تفسيره في السوق كأخبار سيئة مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم الحالية للمؤسسة.

- أي زيادة أو نقصان في توزيعات الأرباح له محتوى إعلامي في السوق المالي حيث لا يمكن استخدامها في تمويل احتياجات الشركة في حالة عدم كفاية التمويل الذاتي.

¹⁸ محمد الأخضر قريشي، نحو أريحية مالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء النظريات المفسرة للهيكل المالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قاصدي مرياح، ورقة، 2021، ص 4-7.

¹⁹ شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال- مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010، ص 78.

-يمكن أن ينتج عن إصدار أسهم ملكية جديدة فقدان المساهمين الحاليين للسيطرة على الشركة من خلال تغير شكل الملكية وحقوق التصويت.²⁰

والآن دراسة Myers and Majluf 1984، والتي تحدثت عن أن الشركة تفضل التمويل الذاتي (الأرباح المحتجزة)، كما أنها تتبع سياسة توزيعات ثابتة وذلك تجنباً للمساوئ الناتجة عن التذبذب في التوزيع، فعند وجود فائض في الأرباح المحتجزة فإنها توجه إلى الوفاء بالتزامات، أما في حالة وجود انخفاض فتتجه الشركة إلى بيع بعض الأوراق المالية لتغطية احتياجاتها، أما في حالة عدم قدرتها على تغطيتها فستلجأ إلى الاقتراض وتكون حسب الآتي: إصدار السندات ومن ثم إصدار الاسهم، ويحكم ذلك تكلفة الإصدار.²¹

حاول Myers عام 1990 دراسة فرضية أن المسيرين يسعون إلى تعظيم ثروة الشركة من خلال معالجة مختلف القرارات المالية على المدى البعيد، حيث من أجل تمويل الاستثمارات تفضل الشركة احتجاز الأرباح بدل اللجوء إلى إصدار أسهم جديدة والذي يفرض توزيع أرباح إضافية، وفقاً لهذا النموذج يكون ترتيب مصادر التمويل كالتالي: التمويل الذاتي ثم إصدار الاسهم ثم الاستدانة.²²

اهتم Williamson 1988 في دراسته على درجة خصوصية الأصل (الاستثمار) الممول، حيث أنه في حال تمويل استثمار خاص فإن مصدر التمويل الملائم له يكون اللجوء إلى إصدار أسهم جديدة والرفع من رأس المال أفضل من الاستدانة. أما إذا تعلق الأمر بتمويل استثمار غير خاص فتكون الاستدانة الشكل الأكثر بساطة وملائمة.²³

المطلب الثاني: نظرية الإشارة (ST) Signaling Theory

جاءت هذه النظرية كدعم أساسية لتفسير نظرية التسلسل وتطويرها، كما جاءت انتقاداً لفرضيات نموذج M&M والمتمثلة في الأسواق التامة وتمائل المعلومات. حيث يصنف Ross 1977 المعلومات إلى 3 أنواع: معلومات حول الأسعار السابقة، والتي هي جزء من فئة المعلومات المتاحة للجمهور، وهذه الأخيرة جزء من جميع المعلومات ذات الصلة بالسهم،²⁴

قام Ross بتطوير نموذج إشارة محفز يقوم بتحديد الهيكل المالي للشركة، كما تؤكد النظرية على أنه نظراً لوجود عدم تماثل للمعلومات بين الشركات والمستثمرين الخارجيين بشأن القيمة الحالية للشركة، فقد يواجه المسكرون حالات يريدون فيها إيصال هذه

²⁰ زغود تبر، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر -، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص 106.

²¹ مسار محمد خميس عزت سعد، اثر الهيكل التمويلي لشركات المساهمة العامة المدرجة في أسواق فلسطين والأردن على العبء الضريبي، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2020، ص 22.

²² سهابلية نبيلة وجبار بوكثير، عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة ديون مجمع صيدال الجزائري (1999-2014)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ميلبة، العدد الخامس، جوان 2017، ص 241-267.

²³ شرابي باية كنزة، مرجع سبق ذكره، ص 129.

²⁴ عبد الرضا فرج البدرابي وأحمد رسن علاوي، استخدام Structural Equation Model لتحديد الهيكل المالي الأمثل وفق نظرية القيود -دراسة تحليلية للمصارف الخاصة في العراق-، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 59، المجلد 15، 2020، ص 1-34.

المعلومات إلى السوق وهذه مهمة صعبة لأن جميع المسيرين يريدون ان تكون أسعار أسهمهم أعلى مما هي عليه. ولذلك بمجرد الإعلان عن أن الشركة أقل من قيمتها الحقيقية فإن هذا لن يجعل لها وزنا كبيرا.²⁵

وبالإضافة، تقوم فكرة عدم تماثل المعلومات على الفرضيات التالية:

-ترتكز النظرية على أن مسيري الشركات الاحسن اداء لديهم القدرة على إصدار إشارات خاصة وفعالة تميزها عن الشركات الأضعف أداء، كما يجب أن يكون من الصعب تقليد اشاراتها.

-تستند النظرية على فكرتين هما: أولاً، تكون نفس المعلومة موزعة في جميع الاتجاهات حيث يمكن للمسيرين تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين. ثانياً، في حالة ما إذا كانت المعلومة متوفرة لدى الجميع فإنها لا تدرك ولا تفهم بنفس الطريقة.

-تكون تلك الإشارات إما كوصف لتكلفة الأموال، أو سياسة توزيع الأرباح أو شراء أسهم أو إصدار سندات، والتي تعتبر كدليل على قدرة المؤسسة على توليد السيولة.

-المستثمر رشيد ويستقبل كل إشارة بدرجة معينة من الشك.²⁶

اما حسب نموذج Leland and Pyle فيقترحان نموذج توازن تقييم الشركة وهيكلها المالي، كما يبينان أن الشركة تريد إعطاء إشارة جيدة عن نفسها في السوق المالي من خلال تركيبة هيكلها، وذلك عن طريق تمويل استثماراتها ذاتياً مما يحد من قدرتها على تنويعحافظة أصولها واستثماراتها. وعليه، تنتج تكلفة التنويع والتي هي جزء من تكلفة الاشارة. ومن جهة أخرى، تظهر وضعية التوازن في الاستثمار في المشروع أكثر من الاستثمار في مجال الإعلان (حملات اشهارية، اعلانات...) من اجل إقناع المستثمرين الخارجيين بصحة وضعية الشركة. وبالتالي تتكون الاشارة تكلفتين: تكلفة عدم تنويع الاستثمارات، وتكلفة الإعلان.²⁷

المطلب الثالث: نظرية توقيت السوق (MTT) Market timing theory :

تعتبر نظرية توقيت السوق من النظريات الحديثة المفسرة للهيكل المالي، والتي جاء بها الباحثان Baker and Wurgler عام 2002، إذ تقول النظرية بأن الهيكل المالي هو نتيجة تراكمية للتغيرات الماضية في السوق المالي، حيث تقوم الشركة بالجوء الى اصدار اسهم جديدة (فتح راس المال)، عندما تكون أسعار أسهمها مرتفعة، أي أن قيمتها السوقية أكبر من قيمتها الدفترية، وعلى

²⁵ مليكاوي مولود، استراتيجيات التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص255.

²⁶ سهاليلة نبيلة وجبار بوكير، مرجع سبق ذكره، ص254.

²⁷ شعبان محمد، مرجع سبق ذكره، ص78.

العكس ففي حال انخفاض سعر سهم الشركة في السوق فإنها تلجأ إلى شراء أسهمها الخاصة، وبالتالي فإن الوصول إلى هيكل مالي أمثل ليس خياراً إنما هو تراكم لقرارات متخذة في الماضي على أساس بيئة السوق.²⁸

تعتبر نظرية توقيت السوق عند Elliott 2008 على أنها قدرة المسيرين على تحديد التوقيت الجيد لإصدار الأسهم بأقل تكلفة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، وهي مهمة صعبة، فالتوقيت الناجح هو الذي يخفض تكلفة إصدار الأسهم ويحقق أرباحاً للمساهمين الحاليين على حساب المساهمين الجدد، هذا إذا كان المسيرون قادرين على توقيت السوق.

كما يشير Mansson and Tonell 2010 إلى أن النظرية تؤثر على السلوك المالي للشركة في اللجوء إلى الاستدانة، أي أن تختار الشركة مصدر التمويل ذو التكلفة العالية والمتمثل في إصدار أسهم جديدة، لكن متى تلجأ الشركة إلى إصدار أسهم؟ هنا تحتاج إلى دراسة توقيت سوق الأسهم، وذلك من خلال دراسة النسبة "القيمة السوقية للسهم على قيمته الدفترية"، فإذا كانت النسبة مرتفعة فإن الشركة تلجأ إلى إصدار أسهم جديدة، أما إذا كانت منخفضة فإن الشركة تقوم بإعادة شراء أسهمها، لذا يعتبر الهيكل المالي نتاج تراكمي للتحكم في احتمالات السوق.

ويعد توقيت السوق استراتيجية لمراقبة اتجاه السوق وتحركات الأموال الداخلة والخارجة، كما يرى Alireza 2004، فحسب هذا الباحث فإن توقيت السوق ما هو إلا استراتيجية تحرك قيمة الأوراق المالية السوقية للأعلى والأدنى في ضوء الأفق المستقبلي. كما يعتبر تحليلاً تقنياً لتدفق الأموال وهذا وفق هدفين وهما: تجنب انخفاض أسعار الأسهم وتعظيم عوائد الاستثمار.²⁹

وفي العلاقة بين نظرية توقيت السوق والرفع المالي فإن العلاقة بينهما علاقة عكسية، إذ تتجلى هذه العلاقة بين نسبة "القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية" للسنة الماضية مع الرفع المالي للسنة الحالية، حيث ترجمه Mansson and Tonell 2010 بأن القيمة السوقية العالية ترتبط مع الرفع المالي المنخفض، وأن القيمة السوقية المنخفضة إلى القيمة الدفترية ترتبط مع نسبة عالية من الرفع المالي.³⁰

²⁸ مرسلتي زهبة، أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة لفترة (2006-2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، 2018، ص 80-81.

²⁹ حاكم محسن محمد الربيعي ومهند حميد ياسر العطوي، نظرية توقيت السوق وتأثيرها على هيكل رأس المال دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المصرية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، ص 7-8.

³⁰ المرجع السابق، ص 12.

المبحث الثالث: نظرية المعاوضة (TOT) The Trade-Off Theory:

تعتبر مقترحات مدغلياني وميلر نقطة انطلاق بالنسبة للعلماء للبحث والتأكد من صحة الفرضيات التي تستند عليها فبناء على النقائص والانتقادات التي وجهت لمقترحات العالمين مدغلياني وميلر نشأت نظرية المعاوضة، حيث انطلقت النظرية المطلق عليها مصطلح "التوازن Trade-Off Theory" من دراسة Myers 1984 حيث عرفت مرحلتين:

جرى في المرحلة الأولى لهذه النظرية ادخال تكلفة الإفلاس على نموذج M&M فنتج ما يعرف ب Trade-Off Statique وخلصت الدراسة الى معدل استنادة أمثل، ففي هذه الحالة يؤدي ارتفاع الاستنادة الى ارتفاع أثر الرافعة المالية وظهور تكلفة الإفلاس والتي تتميز بأثر سلبي على قيمة الشركة.

أما في المرحلة الثانية والمتمثلة في تعديلات على النموذج السابق، تم الاخذ بعين الاعتبار تكلفة الوكالة، وكانت نتيجة للانتقادات التي واجهتها المرحلة السابقة.³¹

حيث تقوم هذه النظرية على الموازنة بين مزايا الاستنادة والمتمثلة في الوفورات الناتجة عن الضرائب، ومساوئ الاستنادة المتمثلة في التكاليف الناتجة عن العملية (تكاليف الإفلاس والوكالة)، وفي التالي أهم ما جاء فيها:

المطلب الأول: تأثير الاستنادة في ظل تكلفة الإفلاس

تظهر هذه التكلفة نتيجة لتحمل الشركات للمخاطر المالية الناجمة عن الاستنادة أي بسبب احتمال الفشل أو ما يسمى بالعسر المالي لذا فقد ينقل الدائنون التكاليف الى المساهمين تحسبا لذلك.

الفرع الأول: مفهوم الإفلاس

يحدث الإفلاس عندما لا تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها أو عندما لا تخصص مؤونات كافية لمواجهة مخطر الإفلاس، او الافراط في استخدام هذه المؤونات لغير وجهتها. فحالة الإفلاس مرتبطة بلجوء المؤسسة الى الاستنادة، حيث ترفق الاستنادة بتأثيرها الإيجابي والسلبي والمتمثل في ارتفاع المخاطر المالية، مما يؤدي الى احتمال توقف الشركة عن تسديد ديونها. كذلك، قد يكون الاحتمال نتيجة لوجود مشاكل في نشاط الشركة مما يخفض تدفقاتها النقدية، وبالتالي تقع الشركة في العسر المالي المؤدي الى اعلان افلاسها. كما تقوم الاستنادة بالضغط على الشركات من اجل الزامها بدفع الفوائد والاقساط في تواريخها المحددة بغض النظر عن موقفها النقدي،

³¹الباس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص413.

الأمر الذي قد يؤدي إلى اضطرابات مالية ذات تكلفة قد تفوق الفوائد المالية التي تأتي من خلال الاستدانة، وحتى في حالة عدم وصول الشركة إلى حالة إعلان الإفلاس فإن الأمر يمتد كذلك إلى التكاليف الناتجة عن هذه الاضطرابات، وتتمثل في:

- أ- التكاليف المباشرة للإفلاس: وهي التكاليف الإدارية المرتبطة بعملية الإفلاس: تكاليف المحامين، والهيئات القضائية المختصة، تكاليف المحاسبين ووكلاء التصفية القضائية، تكاليف البنوك... الخ، والتي يمكن أن تصل إلى الملايين في القضايا المعقدة.
- ب- التكاليف غير المباشرة للإفلاس: هذه التكاليف تؤدي إلى الهز من صورة الشركة في المجتمع مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية هامة، وهو ما ينتج عنه تخفيض المبيعات خلال وبعد الإفلاس، زيادة القيود على الاستثمارات والبحث والتطوير في الشركة وكذا خسارة أهم الموظفين.

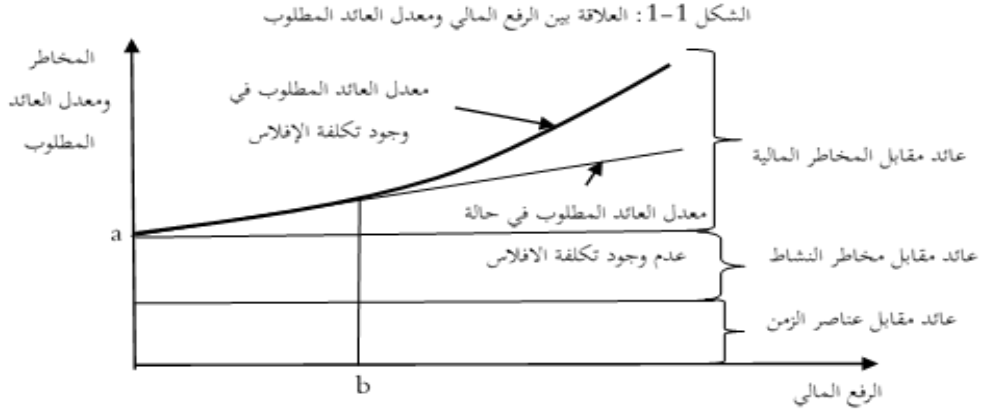
بالإضافة إلى ذلك يمكن توضيح تأثير تكاليف الإفلاس على الشركة كما يلي: البيع الإجباري لأصول الشركة وعقاراتها بأسعار منخفضة، كما ترتفع التكاليف القضائية وتضيق نسبة هامة من زبائن الشركة. كما يؤثر الإفلاس على معدل الفائدة، فيرتفع عند وصول الشركة إلى حد معين من الاستدانة نتيجة زيادة نسبة الرفع المالي في الهيكل المالي، مما يولد زيادة في معدل العائد المطلوب من المساهمين مما يؤثر سلباً على قيمة الشركة.³²

الفرع الثاني: تأثير الإفلاس على الدائنين والمساهمين

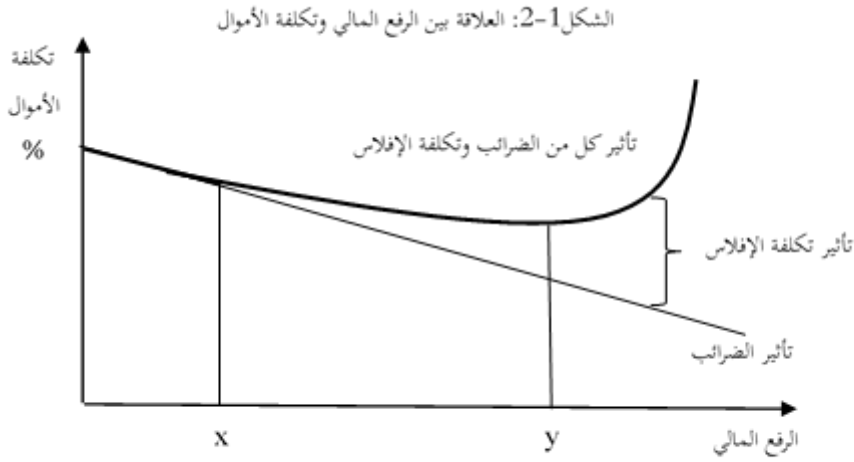
يدرك الدائنون أن عليهم تحمل جزء من تكلفة الإفلاس حين حدوثه، إذ لا تكفي أموال التصفية لسداد مستحقاتهم، لذا يقومون بنقل هذه التكاليف إلى المساهمين في شكل رفع في معدلات فوائد القروض الممنوحة، مما يجعل مساهمي الشركة يتحملون مخاطر الإفلاس لوحدهم. ونتيجة لعدم قدرتهم على التخلص منها، فإن السبيل الوحيد لإقناعهم على تحملها هو الرفع في معدل العائد المطلوب لتعويضهم عنها، مما يدل على علاقة طردية غير مباشرة بين نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة (الرفع المالي) ومعدل العائد المطلوب من طرف المساهمين.

وبتعبير أكثر شمولية نقول: تترك زيادة نسبة الرفع المالي أثراً متعاكسين على تكلفة الأموال (الديون والأموال الخاصة)، فمن جهة تسهم زيادة نسبة الاستدانة في تخفيض تكلفة الأموال بسبب الوفورات الضريبية، ومن جهة أخرى يترتب على زيادة الاستدانة بعد نقطة معينة ظهور تكلفة الإفلاس، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الأموال، وهذا ما يوضحه البيانا التاليان:

³² محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص 202-204.



المصدر: منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، ص 174.



المصدر: منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، ص 175.

في البيان الأول تمثل النقطة a معدل العائد المطلوب الذي يعوض المساهمين عن تأجيل استغلالهم أموالهم المستثمرة في اشباع حاجاتهم الحالية كما يعوضهم عن مخاطر استثمارها. ويشير البيان الى تأثير معدل العائد المطلوب في الحالتين، حالة وجود الضرائب أو عدمها، إلى أن يصل الرفع المالي الى معدل معين (b) أو تتعداه، إذا تعدته يصير احتمال الإفلاس واردا فيرفع الدائنون معدلات الفائدة على القروض الممنوحة للشركة، وهذا بهدف التخلص من تكلفة الإفلاس، وبالتالي يقومون بنقل مخاطر الإفلاس الى المساهمين وهذا ما يؤدي الى رفعهم في معدل العائد المطلوب كما هو موضح في البيان.

البيان الثاني يوضح وجود علاقة عكسية بين الرفع المالي وتكلفة الأموال نظرا لوجود تأثير الضرائب (الوفر الضريبي). بينما وبإضافة تكلفة الإفلاس الى الضرائب يظهر تأثير الوفر الضريبي أولا فتتخفص تكلفة الأموال ومن ثم عند الوصول الى مستوى الاستدانة X تستمر التكلفة بالانخفاض لكن بمعدل اقل من السابق، نظرا لظهور تكلفة الإفلاس الناتجة عن زيادة نسبة الرفع المالي الى ان تصل الى النقطة Y والتي تبدأ عندها تكلفة الأموال بالارتفاع، وذلك راجع الى الغاء تأثير الضرائب بسبب ارتفاع تكلفة ومخاطر الإفلاس على قيمة الوفورات الضريبية نتيجة زيادة نسبة التمويل بالاستدانة.

المطلب الثاني: تأثير الاستدانة في ظل تكلفة الوكالة

إن دحض فرضية غياب التضارب بين مصالح مختلف الاعوان الذين لهم علاقة بحياة الشركة (مسيرون، مساهمون، دائنون) يعود الى نظرية الوكالة.

الفرع الأول: مفهوم تكلفة الوكالة

ويقصد بها تفويض حق من حقوق الملكية المالك (الموكل) لشخص آخر (الوكيل) كحق الاستعمال او التصرف، فوفقاً لنظرية الوكالة تعتبر الإدارة وكيلا عن المساهم، وهذا الوكيل انتهازي وذو رشادة محدودة، على عكس ما كان يعتبر سابقا على انه ذو رشادة غير محدودة، وقد يهدف الى تعظيم منفعته على حساب موكله وذلك من خلال:

- الحصول على أكبر قدر ممكن من الحوافز والمكافآت.
- رفض المشاريع الاستثمارية ذات مردودية ومخاطرة مرتفعتين خشية احتمال الفشل وخسارة سمعته.
- تحسين الأجور والمرتببات.

تم التركيز فيما سبق على الصراع بين الإدارة والمساهمين، لكن دون ان ننسى باقي أصحاب المصلحة والمتمثلين في: المساهمين، المسيرين، الدائنون، العمال، الموردون، الزبائن، الدولة، المجتمع... فكل صراع يحدث بينه هذه الأطراف له تأثير سلبي على قيمة الشركة وفي هذه الدراسة سنركز على المساهمين والمسيرين والمقترضين فقط.³³

ان أبرز الدراسات في نظرية الوكالة هي دراسة Jensen and Mecing 1976 حيث قاما بإدماج مفهوم تعدد الأهداف ضمن التصور الأكاديمي لنظرية المشروع، فللملاك هدف معين والمتمثل في تعظيم القيمة والثروة، وللمسيرين اهداف عديدة، كما أن للدائنين هدف آخر. وهذه التعددية في الأهداف تؤدي الى ما يسمى بصراع الوكالة، حيث يؤدي هذا الصراع الى عدم الاتفاق على اختيار الهيكل المالي للشركة، إذن، فإن جوهر هذه النظرية يكمن في طرح إشكالية وجود اهداف ذاتية خاصة بالمسيرين تؤدي بهم الى انتهاج سلوك مخالف عن سلوكهم في كونهم مساهمين ومسيرين في نفس الوقت.³⁴

الفرع الثاني: الصراع بين المساهمين والمسيرين

ينشأ بسبب الملكية الجزئية للشركة والتي تسفر عن وضع لا يحصل فيه حملة الاسهم على الأرباح الكلية المحققة من نشاط الشركة، بينما يتحملون كل التكاليف الناشئة عن استغلال المسيرين لسلطتهم في زيادة منافعهم الشخصية. مثل أن يبذل المسير جهدا اقل

³³ بن الضب علي، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة -دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2006-2008، مذكرة ماجستير، قاصدي مرياح، ورقة، 2009، ص110-111.

³⁴ دادن عبد الوهاب، الجدال القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، عدد 7، 2009-2010، ص315-330.

في تسيير موارد الشركة، بل وتحويل هذه الموارد لإشباع منافع الشخصية عن طريق زيادة الإنفاق في مظاهر الترف لموقعه كمدير، والتي لا يفعلها إذا كان وحده المالك المسير.

تنتج تكاليف يتحملها المساهمون من أجل التحقق إذا ما كان المسيريون يعملون ما مصالحهم (تعظيم ثروة المساهمين)³⁵، وتمثل هذه التكاليف في:

- تكاليف المراقبة: تنشأ عن تتبع ورصد الوكيل لدفعه بأن يعمل لتحقيق مصلحة موكله.
 - تكاليف البرهنة: متمثلة في المصاريف التي يقوم بها الوكيل من أجل التبرير على نوعية سلوكه للموكل، وذلك من خلال المؤشرات التي يظهرها الوكيل للموكل والتي يعبر له من خلالها على حسن التسيير.
 - التكاليف الباقية: تظهر عند تجاوز تكاليف المراقبة العائد الحدي لهذا التوكيل، أي التي تنجم عن استحالة ممارسة مراقبة شاملة لتسيير الوكيل.³⁶
- وبالإضافة إلى وجود بدائل أخرى للمراقبة مثل:

- الحوافز المالية: غالبا ما يكون لها تأثير سلبي على ثروة المساهمين، فهي لا تشجع على تحمل المخاطر بل ويترتب عليها المطالبة بالمزيد من النقود، لذا من المستحسن ربطها بمتغيرات تخضع لسيطرة المسيرين (فكرة تبناها Baker and al 1988) حيث يرون انه من الضرورة ربط القيمة السوقية بالحوافز وبهذا جاء مقياس القيمة المضافة.
- آلية السوق: يمكن لسوق العمل أن يقنع المسيرين بالعمل على تحقيق أهداف المساهمين، فتوافر المعلومات عن الأداء المتميز لهم يزيد من المنافسة بين الشركات على جذبهم للعمل فيها.
- التهديد والاستغناء عن خدمات المسيرين: في حالة انخفاض أداء المسيرين قد يتم إقصاءهم بالتصويت على ذلك، منا يدفعهم لبذل المزيد من الجهد لنيل رضا المساهمين.³⁷

الفرع الثالث: الصراع بين المساهمين والمقرضين

ان الزيادة في نسبة الاستدانة في الهيكل المالي ينظر إليه كأداة فعالة في إنقاص تكاليف وكالة الأموال الخاصة، إذ ينتج عنها تشديد الرقابة من قبل الدائنين على نشاط تسيير الوكيل. لكن وتزامنا مع تضارب المصالح بين المسير والمساهمين، يظهر خلاف آخر بين المساهمين والدائنين، وبالتالي مصدر تكاليف وكالة جديد.

عندما يقوم الدائنون بتزويد الشركة بالأموال فان سعر الفائدة يكون مبنيا على أساس تقييم الدائن لمخاطر الشركة، وبالتالي فإن علاقته بها تعتمد على تصرف الشركة في المستقبل، ومن ناحية أخرى، إذا حققت الشركة أرباحا في المشاريع الخطرة فإن المستفيدين

³⁵ زغود تبر، مرجع سبق ذكره، ص 89-90

³⁶ الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 419-420.

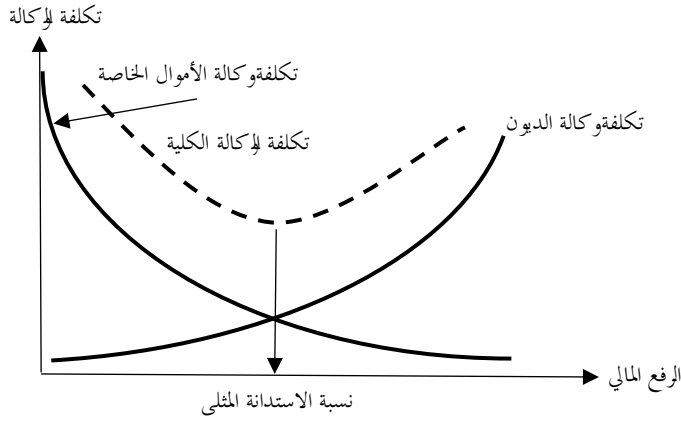
³⁷ زغود تبر، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

من التدفقات النقدية هم المساهمون، إذ أن التزامات الشركة التي ستدفع للدائن لن تتغير، أما إذا وقعت الشركة في خسارة نتيجة لهذه المشاريع الخطرة فإن الدائنين يشاركون في التكلفة أي عدم القدرة على سداد التزاماتها المالية.³⁸

لذلك قد ينص عقد الاستدانة على ضرورة رجوع الشركة إلى الدائنين قبل اتخاذ بعض القرارات التي قد يكون لها تأثير على مصالحهم مثل: شراء أصول جديدة، إجراء توزيعات، رفع مرتبات المسيرين... وغيرها. في حالة ما إذا تجاهلت الشركة ما نصه العقد فإن هذا يعطي الدائنين الحق في طلب قيمة الدين قبل تاريخ استحقاقه. لذا، يلجأ الدائنون إلى متابعة ما يجري في داخل الشركة بأنفسهم، من خلال تعيين وكيل عنهم للتأكد من عدم إخلال الشركة بالعقد، وهنا تظهر تكاليف وكالة الديون الناجمة عن عملية المتابعة.³⁹

يمثل المنحنى التالي تأثير الرفع المالي على تكلفتين وكالة القروض والأموال الخاصة، حيث تتحدد نقطة الاستدانة المثلى عندما تكون تكلفة الوكالة الكلية في أدنى حد لها، كالتالي:

الشكل 1-3: نسبة الاستدانة المثلى مع وجود تكاليف لوكالة



المصدر: غنية يوربيعة، مرجع سبق ذكره، ص93

المطلب الثالث: تأثير الاستدانة في ظل وجود الضرائب وتكاليف الافلاس والوكالة

سمحت هذه النظرية المطروحة من طرف Myers 1984 بإدخال تكلفة الإفلاس إلى جانب تكلفة الوكالة، والذي من شأنه أن يؤثر على النسبة المثلى للاستدانة في الهيكل المالي، وبالتالي تحديد الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة، حيث تقضي النظرية بأن نسبة الاستدانة المثلى تسمح بالموازنة والمراجعة بين مزايا الدين والمتمثلة في الوفر الضريبي الناجم عن خصم مصاريف الفوائد، ومساوئ الدين المتمثلة في تكاليف وكالة الأموال الخاصة والديون وتكاليف الافلاس. وبعبارة أخرى فإن القرار المحدد النسبة المثلى للاستدانة

³⁸ يوربيعة غنية، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة -الاشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز-، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص89.

³⁹ الباس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص422-423.

هو محصلة للموازنة بين التأثير الإيجابي الذي يحدثه الوفر الضريبي والتأثير السلبي الذي تحدثه تكلفتين الإفلاس والوكالة على قيمة الشركة.

لكن يعاب في النظرية عدم اشارتها إلى المستوى الحقيقي الأمثل للهيكل المالي، فالأمثلية موجودة لكن لا يمكن تعميمها، وذلك لصعوبة الصياغة الكمية للعوائد والتكاليف المرافقة للاستدانة، كما ان الهيكل المالي الأمثل يتغير عبر الزمن مع التغير الذي يطرأ على الشركة (حساسيتها لمختلف تكاليف ومزايا الاستدانة) وعلى سوق المال، مما يضيف عليها صفة ديناميكية، فالشركة التي تنتمي لفئة مخاطر عالية ينبغي عليها ان تخفض من نسبة الاستدانة، نظرا لكون التقلب الكبير في العائد يحمل في طياته احتمالا أكبر التعرض لمخاطر الإفلاس، وبالتالي قد لا تذهب تلك الشركة بعيدا بنسبة الاستدانة، وقد تميل إلى التوقف عنها قبل ان تصل الى النقطة التي تتعادل فيها قيمة الوفورات الضريبية مع تكلفة الافلاس والوكالة.

يمكن التعبير عن قيمة الشركة في ظل وجود الضرائب وتكلفتها الافلاس والوكالة كالتالي:

$$V_B = V_A + T.D - BC - AC$$

حيث:

V_B : شركة مستدينة (الهيكل المالي يتكون من الديون والأموال الخاصة).

V_A : شركة غير مستدينة (هيكلها المالي مكون من أموال خاصة فقط).

T : معدل الضريبة.

D : الديون.

$T.D$: الوفر الضريبي.

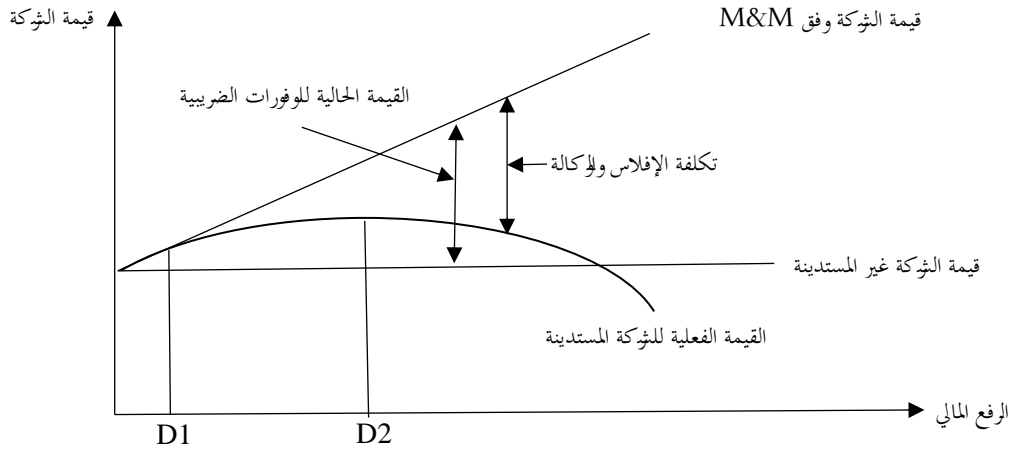
BC : تكلفة الإفلاس.

AC : تكلفة الوكالة.⁴⁰

يمكن نمذجة المعادلة السابقة والتعبير عن قيمة الشركة في ظل وجود الضرائب وتكلفتها الإفلاس والوكالة كالتالي:

⁴⁰ موساوي ياقوت، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المدرجة في البورصة (دراسة حالة الشركات المدرجة ببورصة عمان للاوراق المالية خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2011)، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر، 2013، ص 67-70.

الشكل 1-4: القيمة السوقية للشركة في ظل نظرية المعوضة



المصدر: منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، ص 216.

يمثل الخط المستقيم المائل قيمة الشركة المستدينة في ظل نموذج M&M وفي وجود الضرائب فقط، أي وجود الأثر الإيجابي للاستدانة (الوفر الضريبي) والذي يعمل على الرفع من قيمة الشركة كما هو موضح في البيان. بينما يمثل الخط المستقيم الأفقي ذات هيكل مالي مكون من الأموال الخاصة فقط أي شركة لا تلجأ للاستدانة، وهذا ما يفسر ثبات دالته على نفس القيمة الأولى.

المنحنى المحصور بينهما يمثل القيمة الفعلية للشركة المستدينة، وهذا باحتساب تأثيري الاستدانة معاً، الإيجابي والمتمثل في الوفر الضريبي والسلبي المتمثل في تكلفتي الوكالة والإفلاس، حيث يتطابق منحنى القيمة الفعلية للشركة مع منحنى نموذج M&M إلى أن يصل إلى النقطة D1 حيث تعتبر هنا تكاليف الإفلاس غير هامة قبل هذه النقطة، ومن ثم انفصالان لترتفع قيمة الشركة الفعلية بوتيرة أقل من قيمة الشركة في ظل نموذج M&M كلما زادت قيمة الرفع المالي نظراً لظهور تكلفة الإفلاس، إلى أن تصل قيمة الرفع المالي إلى النقطة D2 والتي تمثل نسبة الاستدانة المثلى للشركة، أي التي تكون فيها قيمة الشركة أعظمية، كما يتحقق التوازن (التساوي) بين القيمة الحالية للوفورات الضريبية والقيمة الحالية لتكلفتها والإفلاس والوكالة. عند تحطى نسبة الاستدانة في الشركة لنسبة الاستدانة المثلى D2 تتفاقم قيمة تكلفتي الوكالة والإفلاس لتصبح أكبر من قيمة الوفرات الضريبية، وهذا نتيجة زيادة الاستدانة عن الحد الأمثل مما يؤدي إلى تدهور قيمة الشركة الفعلية، لذا فإن النقطة D2 تعبر عن الحد والنسبة التي يجب على الشركة التوقف عندها عن اللجوء إلى الاستدانة نظراً لوقوع عكس مفعولها الإيجابي المتوقع بعدها.

المبحث الرابع: الأدبيات التطبيقية ومناقشتها

المطلب الأول: الأدبيات التطبيقية العربية ومناقشتها

دراسة : محمد الأخضر قريشي 2021⁴¹

بعنوان : نحو أريحية مالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء النظريات المفسرة للهيكل المالي

هدفت هذه الدراسة الى ترسيخ فكرة ان الإدارة المالية قد ترمي الى تحقيق اهداف مالية أخرى بخلاف الأهداف المتعارف عليها (تعظيم القيمة السوقية مثلا) وهذا عبر توسيع مفهوم السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف مراحل دورة حياتها، حيث عاجلت إشكالية: كيف يتخذ مالك / مسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قراراته التمويلية، وهل يعد الوصول الى اريحية مالية من ضمن محددات الخيار التمويلي لتلك المؤسسات العاملة في الجزائر؟ والتي طبقت على عينة قدرها 70 مؤسسة صغير ومتوسطة عملت بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2011 الى 2018 هذه الدراسة تمت بأدوات الاقتصاد القياسي panal-data وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS بالإضافة الى اختبارات Hausman و preush and pagan و Hsiao لدراسة التجانس، حيث توصلت الدراسة الى نتائج مفادها أن نظريتي المعاوضة وتسلسل مصادر التمويل تشرحان السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، إضافة الى ان دورة الحياة عامل ذو صلة بالسلوك المالي للمؤسسات، كما ادلت بأن الأهداف الشخصية لمتخذ القرار يعد عاملا حاسما في الخيارات التمويلية بهذه المؤسسات عبر مراحل دورة حياتها.

حيث تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الأدوات القياسية المستخدمة في الدراسة panal-data، وكذلك اتفقتا في دراسة النظريات المفسرة للهيكل المالي، غير أننا نسعى في الدراسة الحالية الى ابراز تعزيز قيمة الشركة في ظل نظرية المعاوضة بينما اهتمت هذه الدراسة بمعرفة مدى تفسير نظريتي المعاوضة وتسلسل مصادر التمويل للسلوك التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة : بوقفة محي الدين 2021⁴²

بعنوان : دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على مستويات السيولة في المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر

⁴¹ محمد الأخضر قريشي، مرجع سبق ذكره.

⁴² بوقفة محي الدين، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على مستويات السيولة في المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021.

تحت هدف تحديد اهم العوامل المؤثرة على مستويات السيولة تمت دراسة الإشكالية المتمثلة في: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر عناصر التشغيل والقرارات المالية والاستراتيجية في مستويات السيولة النقدية في المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر؟ فيها قام الباحث بدراسة عينة لـ 25 مؤسسة عمومية اقتصادية من مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018 وذلك ، حيث استخدم للوصول إلى الهدف أسلوب الانحدار الخطي المتعدد باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS والذي توصل من خلاله إلى أن درجة مديونية المؤسسة والنفقات الرأسمالية وربحية المؤسسة تعتبر من العوامل الأكثر ارتباطا بمستويات السيولة النقدية، كما تم التوصل إلى تأثير حجم المؤسسة ورأس المال العامل وهو تأثير سلبي لا يمكن تفسيره جزئيا من خلال دفع تكلفة المعاملة ونظرية المعاوضة، في حين ان التأثير السلبي للأصول السائلة والديون قصيرة الأجل على السيولة يفسر تماما ان السيولة النقدية والديون قصيرة الاجل هي مجرد بدائل.

وجه الشبه الوحيد بين هذه الدراسة والدراسة الحالية هو استعمالها لمقررات نظرية المعاوضة، بينما سعت الدراسة الحالية إلى استعمال برنامج Eviews12 للدراسة، كما اتخذنا الربحية كمتغير تابع والتي تتأثر بالحجم والوفرات الضريبية.

دراسة: زغود تبر 2009⁴³

بعنوان: محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

حاولت الباحثة تلخيص العوامل المحددة لسياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، كما سعت إلى بناء نموذج تجريبي لتفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال دراسة الإشكالية التالية: ما هي العوامل المحددة لسياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية بالقطاعات العام والخاص في الجزائر؟ وذلك بدراسة المؤسسات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص من خلال دراسة تأثير العوامل أو المحددات على نسبة الاستدانة. حيث خلصت الدراسة إلى أن كلا من المتغيرات: معدل المردودية الاقتصادية، معدل النمو، حجم المؤسسات، مستوى الضمانات (هيكل الأصول)، تكلفة الاستدانة (التمويل)، مستوى المخاطر التشغيلية (العملية)، وطبيعة القطاع تلعب دورا جوهريا في تفسير سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. كما تشير النتائج إلى نظرية تسلسل مصادر التمويل لها القدرة على تفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في بعض المتغيرات مثل ملموسية الأصول وحجم المؤسسات، وكذا تشابها في دراسة نظريات الهيكل المالي، بينما سعت دراستنا الحالية دراسة نظرية المعاوضة من أجل معرفة مدى قدرتها على تعزيز قيمة الشركة.

⁴³ زغود تبر، مرجع سبق ذكره

المطلب الثاني: الادبيات التطبيقية الأجنبية ومناقشتها

دراسة : Imad Zeyad Ramadan , 2015⁴⁴

An Empirical Investigation of Trade-Off Theory: Evidence from Jordan : بعنوان

حاول الباحث دراسة ما إذا كانت الشركات الأردنية المدرجة في البورصة تتبع نظرية المفاضلة في استراتيجياتها التمويلية وذلك باستخدام عينة من المؤسسات الصناعية الأردنية خلال فترة 2000-2014 والمتمثلة في 975 مشاهدة، حيث تقول النتائج بأن العلاقة العكسية بين الربحية والرفع المالي لا تتلائم مع نظرية المعاوضة مما يدل على ان شركات التصنيع الأردنية الأكثر ربحية تميل الى اصدار المزيد من الأسهم والاستدانة بشكل أقل. اما العلاقة المباشرة بين حجم الشركات والرافعة المالية تتوافق مع نظرية المعاوضة مما يشير الى ان الشركات الكبيرة تصدر الديون بدل الأسهم. ومنه خلص الباحث الى ان الشركات الصناعية الأردنية تتبع نظرية المعاوضة جزئياً، كما استنتج أيضاً ان للقطاع الصناعي تأثير ملحوظ على قرارات التمويل.

تلاقت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في نقطة العلاقة بين الربحية والرفع المالي حيث كانت هذه العلاقة عكسية وهو نفس ما توصلت اليه الدراسة، بينما اعتمدت الدراسة الحالية على مجموعة شركات صناعية عاملة في الاقتصاد الجزائري في الدراسة، لكن اعتمدت هذه الدراسة على شركات مدرجة في البورصة.

دراسة : Sri Hastutik, Budi Eko Soetjipto, Cipto Wadoyo, Agunug Winarno, 2022⁴⁵

Trade-Off and Pecking Order Theory of Capital Structure in Indonesia: Systematic Literature Review. : بعنوان

انتهج الباحثون في هذا المقال منهجية مراجعة الأدبيات أي مراجعة الدراسات السابقة حيث شملت الدراسة 1932 مقالا من مختلف المصادر خلال الفترة [2000-2020]، ثم تم استبعاد المقالات تدريجياً الى ان وصلوا الى 12 مقالا ذو صلة. فقد هدفت هذه الدراسة الى تحديد الهيكل المالي الأمثل الذي يزيد من قيمة الشركة من خلال نظرية المعاوضة أو نظرية تسلسل مصادر التمويل، حيث تشير النتائج الى وجود اختلافات بين الإدارات في تحديد الهيكل المالي في اندونيسيا بالإضافة الى اختلاف الدراسة التجريبية للنظريتين مما افضى الى استنتاج مفاده انه إذا كان المدير المالي للمؤسسة فردا فسيختار نظرية المعاوضة في اختيار الهيكل المالي الأمثل، اما في حالة ما إذا كان المدير المالي عائلة فسيميلون الى اختيار نظرية تسلسل مصادر التمويل. أوصى الباحثون بالتركيز على الملكية الإدارية بالتعمق في نظرية الوكالة في البحوث المستقبلية.

⁴⁴ Imad Zeyad Ramadan, An Empirical Investigation of Trade-Off Theory: Evidence from Jordan, vol 8, No 4, 2015, P19-24.

⁴⁵ Sri Hastutik, Budi Eko Soetjipto, Cipto Wadoyo, Agunug Winarno, Trade-Off and Pecking Order Theory of Capital Structure in Indonesia: Systematic Literature Review, Vol 6, No 5, 2022, P5586-5597.

اتفقت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في هدف الدراسة وهو تعظيم قيمة الشركة، كما اتفقتا في دراسة النظريات المفسرة للهيكل المالي. غير اننا نسعى الى دراسة نظرية المعاوضة فقط، بينما اتجهت هذه الدراسة الى المفاضلة بين النظريتين أيها تؤدي ال تعظيم قيمة الشركة أكثر.

دراسة : Ferina Marimuthu and Sharanam Abbana, 2023⁴⁶

بعنوان : **Financing of State-Owned Entities: Can The Trade-Off Theory Explain the Debt Structure?**

تم في هذا المقال دراسة ما إذا كان السلوك التمويلي للكيانات المملوكة لدولة جنوب افريقيا يستهدف هيكل مالي محدد وما مدى سرعة التكيف معه، وذلك من خلال اجراء الدراسة على عينة قدرها 33 مؤسسة تجارية وباستخدام نموذج Panal-data القياسي تم التوصل الى أن الشركات تستخدم نظرية المعاوضة القائمة على وجود هيكل مالي مستهدف بسرعة تكيف بنسبة 21.5% سنويا والتي تتميز بالبطء مقارنة بشركات الدول النامية الأخرى.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استهداف هيكل مالي محدد كما استعملتا نفس الأداة القياسية بانل، غير اننا نسعى في الدراسة الحالية الى معرفة مدى تأثير قيمة الشركة بالمتغيرات لكن هذه دراسة تبحت عن سرعة تكيف الشركة في وجود هيكل مالي مستهدف.

دراسة : **Silvia M.Dinis Mendes, Paula Machado, Carla David Reis and Vera L.Mendes Cunha, 2023⁴⁷**

بعنوان : **Trade-Off and Pecking Order Capital Structure Theories in Tourism Sector in Portuguese Central Region**

هدفت الدراسة الى تحديد النظرية السائدة في قرارات التمويل ومحددات هيكل رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة في المنطقة الوسطى من البرتغال. طبقت فيها النموذج القياسي للانحدار الخطي وذلك بالاستعانة ب 606 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الفترة [2011-2018]. تدل النتائج على أن قرارات هيكل رأس المال تتبع افتراضات نظرية تسلسل مصادر التمويل بالإضافة الى نظرية المعاوضة، وذلك لترافق النظريتين في تفسير القرارات التمويلية. وخلاصة المقال فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تستهل التمويل بالأرباح المحتجزة ومن ثم تستخدم التمويل الخارجي وبعدها تقوم بزيادة رأس المال.

⁴⁶ Ferina Marimuthu and Sharanam Abbana, Financiing of State-Owned Entities: Can The Trade-Off Theory Explain the Debt Structure?, Intrenational Jornal Of Entrepreneurship and Sustainability Studies, Vol 3, No 1, 2023, P63-78.

⁴⁷ Silvia M.Dinis Mendes, Paula Machado, Carla David Reis and Vera L.Mendes Cunha, Trade-Off and Pecking Order Capital Structure Theories in Tourism Sector in Portuguese Central Region, Vol 10, No 3, 2023, P155-176.

لم تتفق في شيء مع دراستنا الا انها درست النظريات المفسرة للهيكل المالي كما سعت هذه الدراسة الى المفاضلة بين نظريتي المعايضة وتسلسل مصادر التمويل، بينما اهتمت دراستنا بنظرية المعايضة مباشرة، كما ان هذه الدراسة طبقت النموذج القياسي الخطي في حين ان دراستنا طبقت نموذج التأثيرات العشوائية.

دراسة : Houda Ben Said, 2022⁴⁸

بعنوان : **Determinants Of Capital Structure Of French SBF 120 Listed Companies: A Comparison Between Trade-Off Theory And Pecking Order Theory**

تدرس الباحثة في مقالها عينة من الشركات المدرجة في المؤشر الفرنسي SPF 120 للفترة [2009-2019] حيث تهدف الى تحديد محددات هيكل رأس المال ودراسة ما إذا كانت هذه المحددات المعروضة في النظريتين (نظرية المعايضة ونظرية تسلسل مصادر التمويل) تفسر سلوك الشركات المرتبطة بقرارات التمويل. حيث تمت الدراسة وفقا لنماذج Panal-data للتأثيرات الثابتة والعشوائية وكذا طريقة التقدير بالمربعات الصغرى وذلك لاختبار العلاقات المفترضة بين المحددات. أسفرت النتائج عن أن غالبية المحددات كانت كبيرة، كما أظهرت أن حجم الشركة والرافعة المالية السابقة ذات علاقة طردية مع الرافعة المالية الحالية، بالإضافة إلى تميز فرص النمو والربحية بعلاقة عكسية فيما بينهما، أما سيولة الأصول ومعدل الضريبة ومخاطر الشركة فلم تكن كبيرة. لذا اعتبر أن المحددين الاولين يتبعان نظرية المعايضة، اما الآخران فيتبعان نظرية تسلسل مصادر التمويل، أما الثلاث محددات الأخيرة فلا تتبع أي منهما. وفي نهاية البحث خلصت الباحثة الى أنه لا يمكن الاستغناء عن أي نظرية في تفسير سلوك الشركات الفرنسية من حيث هيكل رأس المال كما لا يمكن اعتماد نظرية واحدة فقط في ذلك.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الدراسة القياسية، غير ان دراستنا سعت الى دراسة تأثير متغيرات الدراسة حيث درسنا الربحية بدلالة متغيرات مستقلة بينما تضمنت هذه الدراسة الرفع المالي بدلالة متغيرات أخرى.

✚ ما يميز الدراسة الحالية:

أغلب الدراسات المذكورة لم تركز على بوجه الخصوص على نظرية المعايضة حيث شملت كافة الدراسات كل النظريات بنفس المقدار من الشرح، بينما حاولت دراستنا ابراز ما يمكن الاستفادة به من نظرية المعايضة في سبيل تعزيز قيمة الشركة.

أيضا، تمت الدراسة باستخدام نماذج بيانات بانل والذي استعملته بعض الدراسات، بينما استخدمت الباقي منها أدوات إحصائية أخرى مثل SPSS.

⁴⁸ Houda Ben Said, Determinants Of Capital Structure Of French SBF 120 Listed Companies: A Comparison Between Trade-Off Theory And Pecking Order Theory, Corporate Ownership and control, Vol 19, No 4, 2022, P55-65.

هدفت دراستنا الى التحقق من مساهمة مقررات نظرية المعاوضة في الموازنة بين مزايا الاستدانة والمتمثلة في الوفورات الضريبية والمخاطر المالية الناجمة عن الاستدانة.

كما قمنا بدراسة العينة المتمثلة في 20 من الشركات العاملة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2022. واعتمدنا فيها على المتغير التابع الربحية (معبرا عنها بطريقتين: المردودية الاقتصادية والمردودية المالية)، والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في: حجم الشركة، الرفع المالي والوفورات الضريبية خارج الديون.

خلاصة الفصل الأول

تطرقنا في الفصل الى الادبيات النظرية والتطبيقية في موضوعنا، حيث استهللنا البحث ببيان ماهية الهيكل المالي ومكوناته، ووضحنا أغلب المحددات المأخوذة بعين الاعتبار في تشكيله، فيعتبر الهيكل المالي الجانب الأيسر من الميزانية، ويشمل مصادر التمويل والممثلة في الاموال الخاصة والديون بأنواعها، ثم انتقلنا الى أهم النظريات التي جاءت في توضيح الهيكل المالي الأمثل للشركة وبما أننا ندرس جانب الديون فقد اهتمنا بحجم الاستدانة ومدى تأثيره على قيمة الشركة، حيث اختلفت وجهات النظر، فأثنى العالمان Modigliani وMiler بنماذج في صدد هذا الموضوع، حيث يقر اول نموذج بيان حجم الاستدانة لا يؤثر على قيمة الشركة وهذا في ظل عدم وجود الضرائب، تماثل المعلومات وكذا مثالية السوق، ثاني نموذج لهما جاء على عكس الأول بعد انتقاده، حيث يؤكد على وجود حجم استدانة امثل (نسبة رفع مالي مثلي) تكون عنده قيمة الشركة اعظمية، وهذا في ظل احتساب الضرائب على الشركات. تم اتى Miler بنموذج ثالث والذي يشير الى أن اضافة الضريبة على أرباح المستثمرين الى الضريبة السابقة لا يؤثر على طريقة التمويل المتبعة، اذن بالتالي عدم وجود نسبة استدانة مثلي. ثم أتت النظريات البديلة الناقدة لنماذج M&M حيث تعتمد نظرية تسلسل مصادر التمويل ترتيب التمويل حيث تبدأ بالمصادر الداخلية ثم تنتقل الى المصادر الخارجية، بينما تعتمد نظرية الإشارة على ارسال إشارات للسوق المالي في شكل معلومات حول الشركة مثلا أسعار الأسهم، بينما تعتمد نظرية توقيت السوق على معرفة متى يكون من الأفضل اصدار الأسهم ومتى يكون من الأفضل شراء اسهم الشركة الخاصة بها، حيث تتعلق نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للسهم عكسيا مع الرفع المالي، وبالتالي كلما ارتفعت قيمة السهم قلت نسبة الرفع المالي في الشركة. أما نظرية المعاوضة فتعتبر الهيكل المالي الأمثل هو ذلك الهيكل المتشكل من نسبة استدانة مثلي تؤدي الى تعظيم قيمة الشركة وتخفيض من تكلفة الأموال وذلك نتيجة الموازنة بين تأثيري الاستدانة، أي بين القيمة الحالية للوفورات الضريبية (التأثير الإيجابي) والقيمة الحالية لتكلفتها الإيفلاس والوكالة (التأثير السلبي).

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لتعزيز قيمة الشركة في ظل نظرية المعاوضة

تمهيد

بعدها تطرقنا في الفصل الأول الى الادييات النظرية والادييات التطبيقية في موضوع الدراسة، سنحاول في هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المطروحة بداية الدراسة، كما سنحاول تأكيد صحة الفرضيات أو نفيها وذلك من خلال اعتماد الدراسة القياسية لعينة من الشركات العاملة في الاقتصاد الجزائري، وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة بداية البحث سندرج في هذا المبحث طريقة الدراسة والمتمثلة في تحديد مجتمع وعينة الدراسة وكذا تحديد المتغيرات بنوعها التابع والمستقل، كما سيأتي أيضا بيان للأدوات الإحصائية والقياسية والبرامج المستخدمة في هذه الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع ومتغيرات الدراسة

يضم مجتمع الدراسة الشركات الصناعية العاملة بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2022، حيث اعتمدت هذه الدراسة على البيانات المالية المتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج خاصة 20 شركة إنتاجية تمت تسمية بعض الشركات لعدم توفرها على بعض المؤشرات المالية، فصارت العينة قدرها 16 شركة، تم هذا الاختيار وفقا للجوء للاستدانة أي ان العينة المكونة من 16 شركة إنتاجية مستدينة.

الجدول الآتي يعرض اهم متغيرات الدراسة القياسية وسبب ادراجها في الدراسة:

سنقوم بدراسة المتغيرات التي تحدد ربحية الشركة من خلال حساب الربحية بطريقتين: المردودية الاقتصادية والمحسوبة كالتالي (نتيجة الاستغلال/ اجمالي الأصول) والمردودية المالية (النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة)، أما باقي المتغيرات فهي كالتالي:

الجدول 01: متغيرات الدراسة

نوع المتغير	تحديد المتغير	طريقة الحساب	الرمز في الدراسة	الدلالة
المتغير التابع	الربحية	نتيجة الاستغلال / اجمالي الاصول	P	تدل على قيمة الشركة نظرا للعلاقة الطردية بينهما
		النتيجة الصافية / الأموال الخاصة		
المتغيرات المستقلة	الرفع المالي	اجمالي الديون/ اجمالي الأموال الخاصة	Le	يدل على مدى لجوء الشركة للديون
	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	S	يدل على حجم أصول الشركة
	ملموسية الأصول	اجمالي التثبيتات/ اجمالي الأصول	T	تعبر عن الأصول التي يمكن تقديمها كضمان للحصول على الدين
	السيولة	الأصول المتداولة/ الديون المتداولة	Li	تعبر عن مدى توفر النقد في الشركة

تعبير عن حجم الوفرات الضريبية الناتجة مصادر مختلفة عن الديون كالاقتلاكات	NDTS	الاقتلاكات/ اجمالي الأصول	الوفرات الضريبية خارج الديون
تدل عن الوفرات الضريبية الناتجة عن الديون	TS	الوفر الضريبي/ اجمالي الأصول	الوفرات الضريبية الناتجة عن الديون

المصدر: من اعداد الطالبة

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

تعرف بيانات بانل بأنها تلك البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الأفراد أو الوحدات عند فترة زمنية محددة، بينما السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال مجال زمني، وبالتالي يقصد بها دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، ومن هنا تبرز أهمية استخدام بيانات بانل كونها تحتوي على معلومات تتعامل مع ديناميكية الزمن T وعلى مفردات متعددة N للحصول على NT مشاهدة. وهذا النوع من البيانات يتم معالجته في برنامج Eviews12 انطلاقاً من جمع البيانات في برنامج Excel.

وفي التالي بيان النماذج الثلاث لبانل:

1. نموذج الانحدار التجميعي PRM:

يعتبر هذا النموذج أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون فيه جميع المعاملات $\beta_{0(i)}$, β_j ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن، نحصل على نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة التالية :

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^K \beta_j X_{J(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, \dots, N \quad t = 1, \dots, T$$

حيث: $E(\varepsilon_{it}) = 0$, $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma^2$

حيث:

Y_{it} : قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t

$\beta_{0(i)}$: قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i

β_j : قيمة ميل خط الانحدار

$X_{J(it)}$: قيمة المتغير التوضيحي j عند الفترة الزمنية t

ϵ_{it} : قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t

i : المشاهدة

ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares) OLS

2. نموذج التأثيرات الثابتة FEM:

يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حده من خلال جعل معلمة القطع $\beta_{0(i)}$ مختلفة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه نجد النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \epsilon_{it} \quad , i = 1, \dots, N \quad t = 1, \dots, T$$

حيث: $E(\epsilon_{it}) = 0$, $Var(\epsilon_{it}) = \sigma^2$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة $\beta_{0(i)}$ لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية وذلك من خلال إضافة متغيرات وهمية عددها $(N-1)$ وبعد إضافة المتغيرات الوهمية يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^K \beta_j X_{j(it)} + \epsilon_{it} \quad , i = 1, \dots, N \quad t = 1, \dots, T$$

$\alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d$ تمثل التغير في مجاميع معلمة القطع $\beta_{0(i)}$.

3. نموذج التأثيرات العشوائية REM:

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ϵ_{it} ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساوياً σ^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لابد من الثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، أما في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له مقدار ثابت μ لذا:

$$\beta_{0(i)} = \mu + V_i \quad , i = 1 \dots \dots N$$

وبذلك نجد أن نموذج التأثيرات العشوائية يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1} \beta_j X_{j(it)} + V_i + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, \dots, N \quad t = 1, \dots, T$$

حيث V_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i المعبر عن الإنحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية والتي ترجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) Generalized Least Squares.)

تمت المفاضلة بين هذه النماذج واختيار الأنسب منها للدراسة عن طريق الاختبارات التالية:

1. اختبار مضاعف لاقرانج

اقترح هذا Breusch و Pagan 1980 من أجل اختبار وجود الأثر العشوائي، حيث يعتمد على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى OLS وتعطى عبارته بالعلاقة التالية:

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^N (\sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{it}^2)}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{it}^2} - 1 \right] \rightarrow \chi_1^2$$

وبعارة أخرى يمكن التعبير عن الفرضيتين الصفرية والبدلية كما يلي:

H_0 = نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم (أي لا توجد تأثيرات بين الوحدات المقطعية)

H_1 = نموذج التأثيرات الثابتة و/ أو العشوائية هو الملائم (أي يوجد تأثيرات ثابتة أو عشوائية بين الوحدات المقطعية)

نقارن قيمة LM مع القيمة المستخرجة من الجدول توزيع كاي تربيع $\chi^2(1)$ ، أو نقارن القيمة الاحتمالية Prob فإذا كانت $\text{Prob} \leq 0.05$ نرفض H_0 .

2. اختبار Redundant

يقوم باختبار تجانس الحد الثابت ما بين الوحدات المقطعية، فمن خلال القيمة الاحتمالية الإحصائية $\chi^2(1)$ ، فإذا كانت أقل من 0.05 نرفض فرضية تجانس الحد الثابت.

3. اختبار Hausman

يقوم هذا الاختبار على استخدام في حالة وجود الإختلاف الجوهرى بين التأثيرات الثابتة والعشوائية فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، حيث تستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الإرتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكم مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الإرتباط، فإن

مقدرات نموذج التأثيرات الثابتة هي فقط التي تكون متسقة وأكثر كفاءة وتتبع إحصائية هوسمان توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية مقدارها K .

يستعمل هذا الاختبار للمفاضلة بين نمودجي الاثار الثابتة والعشوائية وأيهما الأفضل لبيانات الدراسة، حيث فرضية العدم تنص على أن نمودج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة، في حين أن الفرضية البديلة تنص على أن نمودج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وتعطى علاقة اختبار Hausman بالصيغة التالي:

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [Var(\hat{\beta}_{FEM}) - Var(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$$

حيث:

$\hat{\beta}$, $\hat{\beta}_{REM}$: شعاع التقديرات لنمودج FEM و REM على التوالي.

Var : هي مصفوفة التباين.

كما أن فرضيتنا هذا الاختبار كالتالي:

H_0 : نمودج التأثيرات العشوائية هو النمودج الملائم

H_1 : نمودج التأثيرات الثابتة هو النمودج الملائم

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي:

إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من قيمة تربيع K ، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نمودج التأثيرات الثابتة هو الملائم مقارنة بنمودج التأثيرات العشوائية.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا المبحث سنتطرق الى الأهم، حيث سيتم في اول مطلب سرد للنتائج المتحصل عليها وصفيا واحصائيا، أما في المطلب الثاني سيتم مناقشة النتائج وتفسيرها ماليا.

المطلب الأول: نتائج الدراسة (الدراسة الإحصائية)

وفي هذا المطلب سنتطرق الى تحليل النتائج احصائيا ليتسنى لنا مناقشتها لاحقا:

أولاً: الربحية معبر عنها بالمردودية الاقتصادية:

يوضح الجدول التالي مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

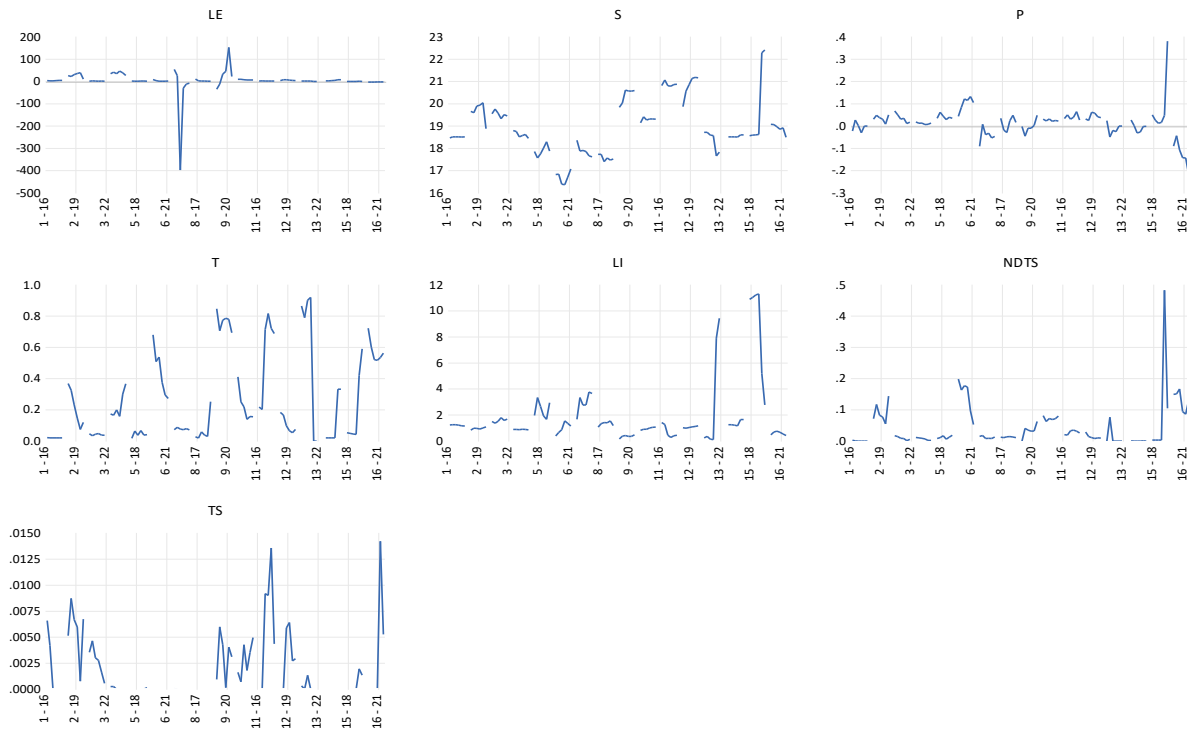
الجدول 02: المؤشرات الإحصائية الوصفية (الربحية معبر عنها بالمردودية الاقتصادية)

	LE	S	P	T	LI	NDTS	TS
Mean	4.779378	18.96185	0.015438	0.266923	1.824691	0.042274	0.001834
Median	2.735041	18.62217	0.023129	0.156114	1.152047	0.013057	2.18E-05
Maximum	152.9430	22.41777	0.381055	0.921030	11.31404	0.483299	0.014228
Minimum	-397.1273	16.37326	-0.219333	0.000000	0.112310	0.000000	0.000000
Std. Dev.	46.33794	1.256833	0.064560	0.277709	2.382278	0.067341	0.003015
Skewness	-6.509144	0.416837	1.086379	0.948325	3.025929	3.495546	1.982408
Kurtosis	61.36870	2.934020	14.25777	2.494583	11.55638	20.76131	7.042175
Jarque-Bera	14305.53	2.797462	525.8332	15.41090	439.3467	1457.358	128.2358
Probability	0.000000	0.246910	0.000000	0.000450	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	458.8203	1820.338	1.482012	25.62456	175.1703	4.058348	0.176108
Sum Sq. Dev.	203984.4	150.0648	0.395964	7.326626	539.1485	0.430810	0.000864
Observations	96	96	96	96	96	96	96

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

والشكل التالي يوضح التمثيلات البيانية للمتغيرات:

الشكل 2-1: تمثيلات بيانية توضح تطور المتغيرات خلال الفترة 2016-2022 للشركات محل الدراسة (الربحية معبر عنها بالمردودية الاقتصادية)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

ولمعرفة مدى طبيعة وقوة العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في الربحية وباقي المتغيرات المستقلة محل الدراسة يجب علينا اللجوء الى معامل الارتباط الخطي لبيرسون، كما توضح القيمة الاحتمالية (propability) الدلالة الإحصائية للمعاملات والجدول التالي يلخص هذه النتائج:

الجدول 03: مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/16/24 Time: 15:22
Sample: 2016 2022
Included observations: 96
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation Probability	LE	S	P	T	LI	NDTS	TS
LE	1.000000 -----						
S	0.156310 0.1283	1.000000 -----					
P	0.076900 0.4565	0.173033 0.0918	1.000000 -----				
T	0.110775 0.2826	0.274586 0.0068	-0.069524 0.5009	1.000000 -----			
LI	-0.114121 0.2682	-0.160815 0.1175	0.079503 0.4413	-0.379034 0.0001	1.000000 -----		
NDTS	0.031369 0.7616	0.112399 0.2756	0.082681 0.4232	0.346535 0.0005	-0.088811 0.3895	1.000000 -----	
TS	0.087027 0.3992	0.474313 0.0000	-0.019699 0.8489	0.263854 0.0094	-0.244853 0.0162	0.129046 0.2102	1.000000 -----

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

نعلم أن قيمة معامل الارتباط تتراوح بين -1 و +1، وتبين القيم تحت معاملات القيم الاحتمالية SIG (propability) لاختبار الدلالة الإحصائية لهذه المعاملات، فاذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 يكون معامل الارتباط لا يختلف عن الصفر في الواقع، والقيمة المحسوبة هي قيمة عشوائية، أما إذا كانت اقل من 0.05 فيدل على وجود دلالة إحصائية بين المتغيرين. من خلال مصفوفة الارتباط الخطي السابقة نلاحظ:

عدم وجود ارتباط خطي بين الربحية وجميع المتغيرات المدرجة والمتمثلة في: الرفع المالي، حجم الشركة، ملموسية الأصول، السيولة، الوفورات الضريبية خارج الديون والوفورات الضريبية الناجمة عن الديون، حيث ان القيم الإحصائية لمعامل الارتباط الخطي الخاصة بالعلاقة بين المتغيرات كانت أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المتمثل في 0.05.

ثانيا: الربحية معبر عنها بالمردودية المالية

يوضح الجدول التالي مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

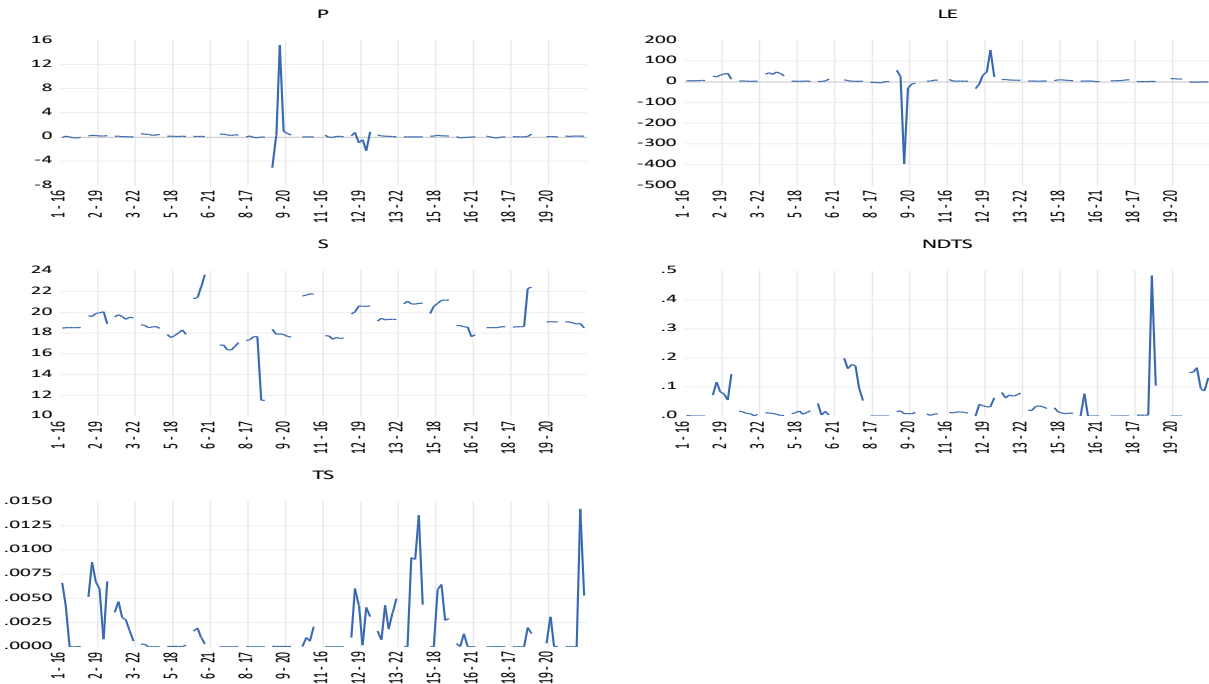
الجدول 04: المؤشرات الإحصائية الوصفية (الربحية معبر عنها بالمردودية المالية)

	P?	LE?	S?	NDTS?
Mean	0.088088	5.395159	18.93319	0.034691
Median	0.064204	2.440128	18.62217	0.009204
Maximum	0.551886	46.42145	23.61539	0.483299
Minimum	-0.171520	-5.652754	11.51293	0.000000
Std. Dev.	0.152663	9.353862	1.838280	0.066823
Skewness	0.904934	2.758923	-0.846118	3.834853
Kurtosis	3.665733	10.91021	7.141992	23.02739
Jarque-Bera	14.87528	372.0723	80.07903	1839.683
Probability	0.000589	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	8.456434	517.9352	1817.587	3.330354
Sum Sq. Dev.	2.214064	8312.000	321.0309	0.424200
Observations	96	96	96	96
Cross sections	17	17	17	17

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews1

والشكل التالي يوضح التمثيلات البيانية للمتغيرات:

الشكل 1-2: تمثيلات بيانية توضح تطور المتغيرات خلال الفترة 2016-2022 للشركات محل الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

اما الجدول التالي فيوضح مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة:

الجدول 05: مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة (الربحية معبر عنها بالمردودية المالية)

Covariance Analysis: Ordinary					
Date: 05/28/24 Time: 02:16					
Sample: 2016 2022					
Included observations: 96					
Balanced sample (listwise missing value deletion)					
Correlation Probability	P	LE	S	NDTS	TS
P	1.000000 -----				
LE	0.501597 0.0000	1.000000 -----			
S	-0.009544 0.9265	0.070693 0.4937	1.000000 -----		
NDTS	0.302600 0.0027	-0.150136 0.1443	0.058667 0.5702	1.000000 -----	
TS	-0.039384 0.7032	-0.105681 0.3055	0.315640 0.0017	0.070520 0.4948	1.000000 -----

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

من خلال مصفوفة الارتباط الخطي السابقة نلاحظ:

وجود ارتباط خطي بين الربحية ومتغيرين اثنين وهما: الرفع المالي والوفورات الضريبية خارج الديون، حيث ان القيم الاحتمالية لمعامل الارتباط الخطي الخاصة بالعلاقة بين المتغيرات كانت أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المتمثل في 0.05. اما المتغيران الاخران والمتمثلان في حجم الشركة والوفورات الضريبية الخاصة بالديون فلا يوجد ارتباط خطي بينهما وبين الربحية أي لا توجد علاقة بينهم، وذلك لأن القيم الاحتمالية لمعامل الارتباط الخطي الخاصة بالعلاقة بين المتغيرات كانت أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المتمثل في 0.05.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

نظرا لقرب عدد السنوات من عدد المتغيرات المختارة للدراسة قمنا بالتقليل من عدد المتغيرات الى ثلاث متغيرات مستقلة وهي

كالتالي: حجم الشركة S، الرفع المالي Le والوفورات الضريبية خارج الديون NDTS. أما المتغير التابع فهو الربحية P.

فكانت الدراسة القياسية كالتالي:

الفرع الأول: تقدير النماذج القياسية

1. نموذج الانحدار التجميعي PRM

تسمح صيغة النموذج التجميعي بتقدير العلاقة المدروسة بأخذ البيانات مجمعة وكأنها تخص مؤسسة واحدة، حيث تقدر معادلة واحدة تكون ممثلة للعلاقة المدروسة في كل المؤسسات ويكون هذا النموذج التجميعي ملائم للدراسة عندما تكون المؤسسات متشابهة فيما بينها في العلاقة. بحيث تكون المعادلة من الشكل:

$$P = \beta_0 + \beta_1 S + \beta_2 Le + \beta_3 NDTs + \varepsilon_{it}$$

والجدول التالي يمثل نتائج تقدير هذه المعادلة في حالة حساب الربحية وفق المردودية الاقتصادية:

الجدول 06: نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي للربحية معبر عنها بالمردودية الاقتصادية

Dependent Variable: P				
Method: Panel Least Squares				
Date: 05/16/24 Time: 15:23				
Sample: 2016 2022				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 16				
Total panel (unbalanced) observations: 96				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S	0.000664	0.000414	1.603904	0.1121
LE	9.98E-05	0.000144	0.695346	0.4886
NDTS	0.070107	0.099022	0.707993	0.4807
Root MSE	0.063707	R-squared		0.016021
Mean dependent var	0.015438	Adjusted R-squared		-0.005140
S.D. dependent var	0.064560	S.E. of regression		0.064726
Akaike info criterion	-2.606553	Sum squared resid		0.389621
Schwarz criterion	-2.526417	Log likelihood		128.1145
Hannan-Quinn criter.	-2.574160	Durbin-Watson stat		0.606929

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

ومن خلال نتائج الجدول يمكن كتابة معادلة النموذج التجميعي بالشكل التالي:

$$P = 0.000664108481982 * S + 9.97900203734e-05 * LE + 0.070107056905 * NDTs$$

التشخيص الاحصائي للنموذج التجميعي:

من خلال القيم الاحتمالية لاختبار المعنوية الاحصائية للمعالم المقدرة prob نرى بان جميع المتغيرات ذات قيم احتمالية اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية 0.05 وبالتالي نقبل بالفرضية القائلة بأن معاملات المتغيرات لا تختلف معنويا عن الصفر أي لا توجد دلالة إحصائية لعلاقة الربحية بالمتغيرات في النموذج التجميعي.

من خلال معامل التحديد والذي يساوي 1.6% فإن معادلة النموذج التجميعي تفسر 1.6% من التغيرات الاجمالية للربحية في 96 مشاهدة، وهي قوة تفسيرية ضعيفة.

أما في حالة حساب الربحية وفق المردودية المالية فإن النموذج يكون كالتالي:

الجدول 07: نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي للربحية معبر عنها بالمردودية المالية

Dependent Variable: P?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 05/28/24 Time: 01:59				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 17				
Total pool (unbalanced) observations: 96				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.121248	0.127279	0.952609	0.3433
LE?	0.009230	0.001334	6.917902	0.0000
S?	-0.006022	0.006724	-0.895566	0.3728
NDTS?	0.895018	0.186621	4.795921	0.0000
Root MSE	0.117349	R-squared		0.402913
Mean dependent var	0.088088	Adjusted R-squared		0.383442
S.D. dependent var	0.152663	S.E. of regression		0.119873
Akaike info criterion	-1.364000	Sum squared resid		1.321990
Schwarz criterion	-1.257152	Log likelihood		69.47199
Hannan-Quinn criter.	-1.320810	F-statistic		20.69377
Durbin-Watson stat	1.322501	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

ومن خلال نتائج الجدول يمكن كتابة معادلة النموذج التجميعي بالشكل التالي:

$$P = 0.121247542529 + 0.00923009116798*LE - 0.0060215260923*S + 0.895017685375*NDTS$$

التشخيص الاحصائي للنموذج التجميعي:

من خلال القيم الاحتمالية لاختبار المعنوية الإحصائية للمعلم المقدرة prob نرى بان المتغيرات المتمثلة الرفع المالي والوفورات الضريبية ذات قيم احتمالية أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 وبالتالي نقبل بالفرضية القائلة بأن معاملات المتغيرات تختلف معنويا عن الصفر أي أنه توجد دلالة إحصائية لعلاقة الربحية بالمتغيرات في النموذج التجميعي. أما القيمة الاحتمالية للمتغير حجم الشركة فيكون أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 وبالتالي نقبل بالفرضية القائلة بأن معامل لا يختلف معنويا عن الصفر وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية للعلاقة بين الربحية وحجم الشركة.

من خلال معامل التحديد والذي يساوي 40.29% فإن معادلة النموذج التجميعي تفسر 40.29% من التغيرات الاجمالية للربحية في 96 مشاهدة، وهي قوة تفسيرية ضعيفة.

2. نموذج التأثيرات الثابتة FEM:

تقيس هذه الصيغة علاقة الربحية بدلالة المحددات المختارة مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف ما بين المؤسسات للحد الثابت $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ حيث يكون لكل مؤسسة حد ثابت يمثل العوامل الثابتة عبر الزمن والمختلفة بين الشركات على القيمة السوقية بحيث تكون المعادلة بالشكل التالي

$$P = \beta_{0i} + \beta_1 S + \beta_2 Le + \beta_3 NDTs + \varepsilon_{it}$$

والجدول التالي يمثل نتائج تقدير هذه المعادلة في حالة حساب الربحية وفق المردودية الاقتصادية:

الجدول 08: نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للربحية معبر عنها بالمردودية الاقتصادية

Dependent Variable: P Method: Panel Least Squares Date: 05/16/24 Time: 15:24 Sample: 2016 2022 Periods included: 7 Cross-sections included: 16 Total panel (unbalanced) observations: 96				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.070473	0.170211	-6.289098	0.0000
S	0.057975	0.009100	6.370594	0.0000
LE	-5.58E-05	9.00E-05	-0.620633	0.5367
NDTS	-0.310835	0.095710	-3.247666	0.0017
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.032386	R-squared	0.745710	
Mean dependent var	0.015438	Adjusted R-squared	0.686265	
S.D. dependent var	0.064560	S.E. of regression	0.036162	
Akaike info criterion	-3.626347	Sum squared resid	0.100690	
Schwarz criterion	-3.118820	Log likelihood	193.0647	
Hannan-Quinn criter.	-3.421196	F-statistic	12.54463	
Durbin-Watson stat	1.779454	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

من خلال النتائج الجدول أعلاه يمكن صياغة المعادلة كما يلي:

$$P = -1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=F]$$

التشخيص الإحصائي للنموذج التأثيرات الثابتة

يظهر من خلال القيم الاحتمالية لاختبار المعنوية الإحصائية للمعلم المقدرة prob أن هناك دلالة إحصائية لكل من الثابت C و متغيري حجم الشركة والوفورات الضريبية خارج الديون حيث أنها متغيرات ذات قيم احتمالية اقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، بينما لا توجد دلالة إحصائية للرفع المالي نظرا لأن قيمته الإحصائية أكبر من 0.05.

لدينا القيمة الحالية لاختبار فيشر Prob(F-statistic) وتساوي 0 وهذا القيمة اقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، اذن نقبل بفرضية وجود دلالة إحصائية لمعادلة التأثيرات الثابتة والنموذج المقدر للربحية بدلالة الحجم، الرفع المالي والوفورات الضريبية خارج الديون.

بينما يساوي معامل التحديد 74.57%، أي ان معادلة النموذج الثابت تفسر 74.57% من التغيرات الاجمالية للربحية في 96 مشاهدة.

تفسير الأثر الثابت لكل مؤسسة: يمثل القيمة المقدرة للربحية الشركة الناتجة عن اختلاف بعض المتغيرات ما بين الشركات محل الدراسة الثابتة عبر الزمن أو ما يسمى بالعوامل المؤسسية المرتبطة بكل شركة عبر الزمن (مجلس الإدارة، شخصية المدير، النقابات، العمال...)، وفي التالي معادلة النموذج الثابت لكل شركة:

$$P1 = -0.005936 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=1]$$

$$P2 = -0.005936 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=2]$$

$$P3 = -0.023590 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=3]$$

$$P4 = 0.007148 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=4]$$

$$P5 = 0.077762 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=5]$$

$$P6 = 0.247353 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=6]$$

$$P7 = -0.008080 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=7]$$

$$P8 = 0.068483 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=8]$$

$$P9 = -0.100600 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=9]$$

$$P10 = 0.000585 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=10]$$

$$P11 = -0.089711 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=11]$$

$$P12 = -0.087947 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=12]$$

$$P13 = -0.000907 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=13]$$

$$P14 = -0.009607 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=14]$$

$$P15 = 0.039798 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=15]$$

$$P16 = -0.109280 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=16]$$

يتبين لنا من خلال النتائج الإحصائية الكلية لمعادلة التأثيرات الثابتة والقوة التفسيرية من خلال معامل التحديد بنسبة 74.57% وهو ما يوضحه التمثيل البياني الآتي:

الشكل 2-2: مقارنة بين القيم الحقيقية للربحية والقيم المقدرة لها بواسطة النموذج الثابت



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

من خلال المنحنيين السابقين اظهر مدى تطابق القيم الحقيقية والقيم المقدرة بواسطة نموذج التأثيرات الثابتة مما يوضح أهمية هذه الصيغة في تفسير العلاقة المدروسة.

أما في حالة حساب الربحية وفق المردودية المالية فإن النموذج يكون كالتالي:

الجدول 09: نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للربحية معبر عنها بالمدودية المالية

Dependent Variable: P?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 05/28/24 Time: 02:00				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 17				
Total pool (unbalanced) observations: 96				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.312744	0.207958	-1.503880	0.1368
LE?	0.003762	0.003771	0.997794	0.3215
S?	0.020217	0.010981	1.841080	0.0695
NDTS?	-0.064538	0.204682	-0.315311	0.7534
Fixed Effects (Cross)				
_1--C	-0.140656			
_3--C	-0.029170			
_4--C	0.195384			
_5--C	0.041881			
_6--C	-0.069956			
_7--C	0.326621			
_8--C	-0.009909			
_10--C	-0.141796			
_11--C	0.002406			
_13--C	0.025442			
_14--C	-0.116476			
_15--C	0.038998			
_16--C	-0.116777			
_17--C	-0.119209			
_18--C	0.024687			
_19--C	-0.082316			
_20--C	0.072823			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.078579	R-squared	0.732270	
Mean dependent var	0.088088	Adjusted R-squared	0.665337	
S.D. dependent var	0.152663	S.E. of regression	0.088316	
Akaike info criterion	-1.832750	Sum squared resid	0.592772	
Schwarz criterion	-1.298510	Log likelihood	107.9720	
Hannan-Quinn criter.	-1.616801	F-statistic	10.94041	
Durbin-Watson stat	1.691842	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

من خلال النتائج الجدول أعلاه يمكن صياغة المعادلة كما يلي:

$$P = -0.312744 + 0.020217 * S + 0.003762 * LE - 0.064538 * NDTS + [CX=F]$$

التشخيص الإحصائي للنموذج التأثيرات الثابتة

يظهر من خلال القيم الاحتمالية لاختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة prob أنه لا توجد دلالة إحصائية لكل من الثابت C والمتغيرات: حجم الشركة والوفورات الضريبية والرفع المالي حيث أنها ذات قيم احتمالية اقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

لدينا القيمة الحالية لاختبار فيشر Prob(F-statistic) وتساوي 0 وهذا القيمة اقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، اذن نقبل بفرضية وجود دلالة إحصائية لمعادلة التأثيرات الثابتة والنموذج المقدر للربحية بدلالة الحجم، الرفع المالي والوفورات الضريبية خارج الديون.

بينما يساوي معامل التحديد 73.22%، أي ان معادلة النموذج الثابت تفسر 73.22% من التغيرات الاجمالية للربحية في 96 مشاهدة.

تفسير الأثر الثابت لكل مؤسسة: يمثل القيمة المقدرة للربحية الشركة الناتجة عن اختلاف بعض المتغيرات ما بين الشركات محل الدراسة الثابتة عبر الزمن أو ما يسمى بالعوامل المؤسسية المرتبطة بكل شركة عبر الزمن (مجلس الإدارة، شخصية المدير، النقابات، العمال...)، وفي التالي معادلة النموذج الثابت لكل شركة:

$$P_1 = -0.140655539882 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_1 + 0.0202170330332*S_1 - 0.0645382907823*NDTS_1$$

$$P_3 = -0.0291696828816 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_3 + 0.0202170330332*S_3 - 0.0645382907823*NDTS_3$$

$$P_4 = 0.19538431017 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_4 + 0.0202170330332*S_4 - 0.0645382907823*NDTS_4$$

$$P_5 = 0.041881112113 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_5 + 0.0202170330332*S_5 - 0.0645382907823*NDTS_5$$

$$P_6 = -0.0699560661774 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_6 + 0.0202170330332*S_6 - 0.0645382907823*NDTS_6$$

$$P_7 = 0.326620599554 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_7 + 0.0202170330332*S_7 - 0.0645382907823*NDTS_7$$

$$P_8 = -0.00990944802611 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_8 + 0.0202170330332*S_8 - 0.0645382907823*NDTS_8$$

$$P_{10} = -0.141796180102 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_{10} + 0.0202170330332*S_{10} - 0.0645382907823*NDTS_{10}$$

$$P_{11} = 0.00240582273279 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_{11} + 0.0202170330332*S_{11} - 0.0645382907823*NDTS_{11}$$

$$P_{13} = 0.0254417335212 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_{13} + 0.0202170330332*S_{13} - 0.0645382907823*NDTS_{13}$$

$$P_{14} = -0.116476150675 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_{14} + 0.0202170330332*S_{14} - 0.0645382907823*NDTS_{14}$$

$$P_{15} = 0.0389979536724 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_{15} + 0.0202170330332*S_{15} - 0.0645382907823*NDTS_{15}$$

$$P_{16} = -0.116776555522 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_{16} + 0.0202170330332*S_{16} - 0.0645382907823*NDTS_{16}$$

$$P_{17} = -0.119209236087 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_{17} + 0.0202170330332*S_{17} - 0.0645382907823*NDTS_{17}$$

$$P_{18} = 0.0246874625544 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_{18} + 0.0202170330332*S_{18} - 0.0645382907823*NDTS_{18}$$

$$P_{19} = -0.0823157212696 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_{19} + 0.0202170330332*S_{19} - 0.0645382907823*NDTS_{19}$$

$$P_{20} = 0.0728229304557 - 0.312743923855 + 0.00376220688098*LE_{20} + 0.0202170330332*S_{20} - 0.0645382907823*NDTS_{20}$$

3. نموذج التأثيرات العشوائية REM

تقيس هذه الصيغة أثر مؤشرات الهيكل المالي على القيمة السوقية للسهم أخذاً بعين الاعتبار الاختلاف بين المؤسسات في الحد العشوائي μ وهو يعبر عن أثر المتغيرات المستقلة الغير المدرجة في الدراسة، وتكون المعادلة كالتالي:

$$P = \beta_0 + \beta_1 S + \beta_2 Le + \beta_3 NDST + \mu_{it} + \varepsilon_{it}$$

بحيث نقدر هنا الاختلاف ما بين المؤسسات μ وكانت النتائج كالتالي، حسب حالة التعبير عن الربحية وفق المردودية الاقتصادية:

الجدول 10: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للربحية معبر عنها بالمردودية الاقتصادية

Dependent Variable: P
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/16/24 Time: 15:26
Sample: 2016 2022
Periods included: 7
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 96
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.677401	0.135177	-5.011205	0.0000
S	0.036898	0.007181	5.137960	0.0000
LE	-4.18E-05	8.92E-05	-0.468150	0.6408

NDTS	-0.156414	0.085156	-1.836783	0.0695
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.053996	0.6904
Idiosyncratic random			0.036162	0.3096
Weighted Statistics				
Root MSE	0.037632	R-squared	0.205620	
Mean dependent var	0.004071	Adjusted R-squared	0.179716	
S.D. dependent var	0.042444	S.E. of regression	0.038442	
Sum squared resid	0.135954	F-statistic	7.937867	
Durbin-Watson stat	1.382685	Prob(F-statistic)	0.000092	
Unweighted Statistics				
R-squared	-0.293724	Mean dependent var	0.015438	
Sum squared resid	0.512269	Durbin-Watson stat	0.366960	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكن كتابة معادلة النموذج التأثيرات العشوائية كالتالي:

$$P = -0.677401301373 + 0.0368978182463*S - 4.17786700339e-05*LE - 0.156413981184*NDTS + [CX=R]$$

التشخيص الإحصائي لمعادلة التأثيرات العشوائية:

يظهر من خلال القيم الاحتمالية لاختبار المعنوية الإحصائية للمعلم المقدرة prob أن هناك دلالة إحصائية لكل من الثابت C ومتغير حجم الشركة حيث أنه متغير ذو قيمة احتمالية اقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، بينما لا توجد دلالة إحصائية للرفع المالي والوفورات الضريبية خارج الديون نظراً لأن قيمتهما الاحتمالية الإحصائية أكبر من 0.05.

لدينا القيمة الحالية لاختبار فيشر (Prob(F-statistic) وتساوي 7.93 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 والتالي نقبل فرضية ان معالم المتغيرات لا تختلف عن 0 أي انه لا توجد دلالة إحصائية للنموذج العشوائي.

معامل التحديد في هذا النموذج يساوي 20.56% أن معادلة النموذج العشوائي تفسر فقط 20.56% من التغيرات الحاصلة للربحية.

تفسير الأثر العشوائي لكل مؤسسة: هو القيمة التلقائية المقدرة للربحية الناتجة عن المتغيرات المتغيرة عبر الزمن والتي لم يتم ادراجها في النموذج والتي تؤثر على الربحية بينما تكون معالم باقي المتغيرات ثابتة بين الشركات، أي أن المتغيرات المستقلة محل الدراسة ليست الوحيدة التي تؤثر على الربحية بل توجد متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج وتلخص في الحد العشوائي، حيث تنتج لدينا معادلات النموذج العشوائي لكل شركة كالتالي:

$$P1 = -0.008377 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=1]$$

$$P2 = 0.001517 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=2]$$

$$P3 = -0.005904 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=3]$$

$$P4 = -0.005904 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=4]$$

$$P5 = 0.055850 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=5]$$

$$P6 = 0.171332 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=6]$$

$$P7 = -0.023430 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=7]$$

$$P8 = 0.040815 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=8]$$

$$P9 = -0.065060 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=9]$$

$$P10 = 0.002770 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=10]$$

$$P11 = 0.002770 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=11]$$

$$P12 = -0.041685 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=12]$$

$$P13 = -0.008549 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=13]$$

$$P14 = -0.011027 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=14]$$

$$P15 = 0.046268 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=15]$$

$$P16 = 0.046268 - 0.677401301373 + 0.0368978182463 * S - 4.17786700339e-05 * LE - 0.156413981184 * NDTs + [CX=16]$$

اما في حالة حساب الربحية وفق المردودية المالية فإن النموذج يكون كالتالي:

الجدول 11: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للربحية للربحية معبر عنها بالمردودية المالية

Dependent Variable: P?				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 05/28/24 Time: 02:01				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 17				
Total pool (unbalanced) observations: 96				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000957	0.141788	0.006753	0.9946
LE?	0.007605	0.001729	4.397589	0.0000
S?	0.001614	0.007461	0.216358	0.8292
NDTS?	0.385413	0.173503	2.221357	0.0288
Random Effects (Cross)				
_1--C	-0.093360			
_3--C	0.006382			
_4--C	0.059516			
_5--C	0.035874			
_6--C	0.003170			
_7--C	0.181178			
_8--C	-0.017269			
_10--C	-0.047507			
_11--C	-0.002602			
_13--C	0.005159			
_14--C	-0.046463			
_15--C	0.060404			
_16--C	-0.074243			
_17--C	-0.080148			
_18--C	0.025063			
_19--C	-0.059741			
_20--C	0.044587			
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.060086	0.3164
Idiosyncratic random			0.088316	0.6836
Weighted Statistics				
Root MSE	0.095021	R-squared		0.174601
Mean dependent var	0.045724	Adjusted R-squared		0.147686
S.D. dependent var	0.104942	S.E. of regression		0.097065
Sum squared resid	0.866790	F-statistic		6.487091
Durbin-Watson stat	1.432199	Prob(F-statistic)		0.000496
Unweighted Statistics				
R-squared	0.344951	Mean dependent var		0.088088

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكن كتابة معادلة النموذج التأثيرات العشوائية كالتالي:

$$P = 0.000957 + 0.001614 * S + 0.007605 * LE + 0.385413 * NDTS + [CX=R]$$

التشخيص الإحصائي لمعادلة التأثيرات العشوائية:

يظهر من خلال القيم الاحتمالية لاختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة prob أنه لا توجد دلالة إحصائية لكل من الثابت C ومتغير حجم الشركة حيث أنه متغير ذو قيمة احتمالية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، بينما توجد دلالة إحصائية للرفع المالي والوفورات الضريبية نظرا لأن قيمتهما الاحتمالية الإحصائية أقل من 0.05.

لدينا القيمة الحالية لاختبار فيشر (Prob(F-statistic) وتساوي تقريبا 0 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 والتالي نقبل فرضية ان معالم المتغيرات تختلف عن 0 أي انه توجد دلالة إحصائية للنموذج العشوائي.

معامل التحديد في هذا النموذج يساوي 17.46% أن معادلة النموذج العشوائي تفسر فقط 17.46% من التغيرات الحاصلة للربحية.

تفسير الأثر العشوائي لكل مؤسسة: هو القيمة التلقائية المقدرة للربحية الناتجة عن المتغيرات المتغيرة عبر الزمن والتي لم يتم ادراجها في النموذج والتي تؤثر على الربحية بينما تكون معالم باقي المتغيرات ثابتة بين الشركات، أي أن المتغيرات المستقلة محل الدراسة ليست الوحيدة التي تؤثر على الربحية بل توجد متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج وتلخص في الحد العشوائي، حيث تنتج لدينا معادلات النموذج العشوائي لكل شركة كالتالي:

$$P_1 = -0.0933595720886 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_1 + 0.00161431203692*S_1 + 0.385412768885*NDTS_1$$

$$P_3 = 0.00638188874495 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_3 + 0.00161431203692*S_3 + 0.385412768885*NDTS_3$$

$$P_4 = 0.0595156320836 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_4 + 0.00161431203692*S_4 + 0.385412768885*NDTS_4$$

$$P_5 = 0.0358739153783 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_5 + 0.00161431203692*S_5 + 0.385412768885*NDTS_5$$

$$P_6 = 0.00317033269489 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_6 + 0.00161431203692*S_6 + 0.385412768885*NDTS_6$$

$$P_7 = 0.181177833676 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_7 + 0.00161431203692*S_7 + 0.385412768885*NDTS_7$$

$$P_8 = -0.0172687642814 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_8 + 0.00161431203692*S_8 + 0.385412768885*NDTS_8$$

$$P_{10} = -0.0475070431796 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_{10} + 0.00161431203692*S_{10} + 0.385412768885*NDTS_{10}$$

$$P_{11} = -0.00260238963089 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_{11} + 0.00161431203692*S_{11} + 0.385412768885*NDTS_{11}$$

$$P_{13} = 0.00515932909731 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_{13} + 0.00161431203692*S_{13} + 0.385412768885*NDTS_{13}$$

$$P_{14} = -0.0464629210794 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_{14} + 0.00161431203692*S_{14} + 0.385412768885*NDTS_{14}$$

$$P_{15} = 0.0604043397341 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_{15} + 0.00161431203692*S_{15} + 0.385412768885*NDTS_{15}$$

$$P_{16} = -0.0742433340484 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_{16} + 0.00161431203692*S_{16} + 0.385412768885*NDTS_{16}$$

$$P_{17} = -0.0801484404267 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_{17} + 0.00161431203692*S_{17} + 0.385412768885*NDTS_{17}$$

$$P_{18} = 0.0250631482821 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_{18} + 0.00161431203692*S_{18} + 0.385412768885*NDTS_{18}$$

$$P_{19} = -0.0597412636755 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_{19} + 0.00161431203692*S_{19} + 0.385412768885*NDTS_{19}$$

$$P_{20} = 0.0445873087192 + 0.000957422136067 + 0.00760452826512*LE_{20} + 0.00161431203692*S_{20} + 0.385412768885*NDTS_{20}$$

الفرع الثاني: اختيار النموذج الأنسب للدراسة الاختبارية (المفاضلة بين النماذج)

لم تظهر كافة نتائج النماذج الدلالة الاحصائية الكلية والمعنوية والقوة التفسيرية اللازمة، لكن سنحاول فيما يلي المفاضلة بين النماذج وفق الاختبارات المذكورة سابقا:

- اختبار مضاعف لاغرنج
- اختبار Redundant
- اختبار Hausman

1. اختبار مضاعف لاغرنج:

نستخدم مضاعف لاغرنج لاختبار الفرضية فرضية عدم الوجود أثر الثابت أو عشوائي في معادلة الربحية بدلالة مؤشرات الهيكل المالي وفق الفرضيتين التاليتين:

H0 : لا يوجد أثر في قياس أثر مؤشرات الهيكل المالي على القيمة السوقية (نموذج تجميعي)

H1: يوجد أثر عشوائي أو ثابت في قياس أثر مؤشرات الهيكل المالي على القيمة السوقية (نموذج عشوائي أو ثابت)

الجدول 12: نتائج اختبار لاغرنج (الربحية معبر عنها بالمرودية الاقتصادية)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	65.63147 (0.0000)	2.779991 (0.0954)	68.41146 (0.0000)
Honda	8.101325 (0.0000)	-1.667330 (0.9523)	4.549521 (0.0000)
King-Wu	8.101325 (0.0000)	-1.667330 (0.9523)	2.701813 (0.0034)
Standardized Honda	8.723314 (0.0000)	-1.522589 (0.9361)	1.584116 (0.0566)
Standardized King-Wu	8.723314 (0.0000)	-1.522589 (0.9361)	-0.126668 (0.5504)
Gourieroux, et al.	--	--	65.63147 (0.0000)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

يظهر من خلال الجدول ان القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 وعليه نقبل فرضية وجود تأثيرات عشوائية أو ثابتة مختلفة بين الشركات، ومنه أكثر نموذج ملائم يمكن أن يكون النموذج الثابت أو العشوائي بالنسبة لحالة حساب الربحية وفق المرودية الاقتصادية.

الجدول رقم 13: نتائج اختبار لاغرنج (الربحية معبر عنها بالمرودية المالية)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	17.54871 (0.0000)	0.421476 (0.5162)	17.97019 (0.0000)
Honda	4.189118 (0.0000)	0.649212 (0.2581)	3.421216 (0.0003)
King-Wu	4.189118 (0.0000)	0.649212 (0.2581)	2.668395 (0.0038)
Standardized Honda	5.086489	0.945525	0.432350

	(0.0000)	(0.1722)	(0.3327)
Standardized King-Wu	5.086489 (0.0000)	0.945525 (0.1722)	-0.084490 (0.5337)
Gourieroux, et al.	--	--	17.97019 (0.0000)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

يظهر من خلال الجدول ان القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 وعليه نقبل فرضية وجود تأثيرات عشوائية أو ثابتة مختلفة بين الشركات، ومنه أكثر نموذج ملائم يمكن أن يكون النموذج الثابت أو العشوائي من خلال حساب الربحية وفق المردودية المالية.

2. اختبار Redundant

الجدول 14: اختبار Redundant (الربحية معبر عنها بالمردودية الاقتصادية)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	14.317780	(15,77)	0.0000
Cross-section Chi-square	127.886310	15	0.0000

Cross-section fixed effects test equation:

Dependent Variable: P

Method: Panel Least Squares

Date: 05/16/24 Time: 15:27

Sample: 2016 2022

Periods included: 7

Cross-sections included: 16

Total panel (unbalanced) observations: 96

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.141424	0.101265	-1.396573	0.1659
S	0.008119	0.005354	1.516468	0.1328
LE	6.99E-05	0.000144	0.484506	0.6292
NDTS	0.060724	0.098749	0.614931	0.5401

Root MSE	0.063042	R-squared	0.036448
Mean dependent var	0.015438	Adjusted R-squared	0.005028
S.D. dependent var	0.064560	S.E. of regression	0.064398
Akaike info criterion	-2.606698	Sum squared resid	0.381532
Schwarz criterion	-2.499850	Log likelihood	129.1215
Hannan-Quinn criter.	-2.563508	F-statistic	1.160033
Durbin-Watson stat	0.613349	Prob(F-statistic)	0.329382

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

ويختبر فرضية تجانس الحد الثابت ما بين الشركات ومن خلال القيمة الاحتمالية Prob لإحصائية كاي تربيع والتي تساوي 0، وهي أقل من 0.05 وعليه نرفض فرضية تجانس الحد الثابت في حالة حساب الربحية وفق المردودية الاقتصادية.

وفي التالي الاختبار في حالة التعبير عن الربحية بالمردودية المالية:

الجدول 15: اختبار Redundant (الربحية معبر عنها بالمردودية المالية)

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: PANEL
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.843365	(16,76)	0.0000
Cross-section Chi-square	76.999993	16	0.0000

Cross-section fixed effects test equation:
Dependent Variable: P?
Method: Panel Least Squares
Date: 05/28/24 Time: 02:04
Sample: 2016 2022
Included observations: 7
Cross-sections included: 17
Total pool (unbalanced) observations: 96

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.121248	0.127279	0.952609	0.3433
LE?	0.009230	0.001334	6.917902	0.0000
S?	-0.006022	0.006724	-0.895566	0.3728
NDTS?	0.895018	0.186621	4.795921	0.0000
Root MSE	0.117349	R-squared		0.402913
Mean dependent var	0.088088	Adjusted R-squared		0.383442
S.D. dependent var	0.152663	S.E. of regression		0.119873
Akaike info criterion	-1.364000	Sum squared resid		1.321990
Schwarz criterion	-1.257152	Log likelihood		69.47199
Hannan-Quinn criter.	-1.320810	F-statistic		20.69377
Durbin-Watson stat	1.322501	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

اما في حالة حساب الربحية وفق المردودية المالية فإننا نقبل نرفض فرضية تجانس الحد الثابت.

3. اختبار Hausman

يستخدم الاختبار للمفاضلة بين النموذجين الثابت والعشوائي، حيث تأتي فرضياته كالتالي:

H0: النموذج العشوائي هو النموذج الملائم

H1: النموذج الثابت هو النموذج الملائم

الجدول 16: اختبار Hausman (الربحية معبر عنها بالمردودية الاقتصادية)

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	14.967554	3	0.0018

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
S	0.057975	0.036898	0.000031	0.0002
LE	-0.000056	-0.000042	0.000000	0.2184
NDTS	-0.310835	-0.156414	0.001909	0.0004

Cross-section random effects test equation:

Dependent Variable: P

Method: Panel Least Squares

Date: 05/16/24 Time: 15:27

Sample: 2016 2022

Periods included: 7

Cross-sections included: 16

Total panel (unbalanced) observations: 96

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.070473	0.170211	-6.289098	0.0000
S	0.057975	0.009100	6.370594	0.0000
LE	-5.58E-05	9.00E-05	-0.620633	0.5367
NDTS	-0.310835	0.095710	-3.247666	0.0017

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.032386	R-squared	0.745710
Mean dependent var	0.015438	Adjusted R-squared	0.686265
S.D. dependent var	0.064560	S.E. of regression	0.036162
Akaike info criterion	-3.626347	Sum squared resid	0.100690
Schwarz criterion	-3.118820	Log likelihood	193.0647
Hannan-Quinn criter.	-3.421196	F-statistic	12.54463
Durbin-Watson stat	1.779454	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

لدينا القيمة الإحصائية 0.0018 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية H1، بمعنى ان النموذج الثابت هو النموذج الأفضل لتفسير العلاقة بين الربحية والمتغيرات حيث اخرج لنا هذا النموذج المعادلات التالية والتي تتميز باختلاف الثابت:

$$P1 = -0.005936 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTS + [CX=1]$$

$$P2 = -0.005936 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=2]$$

$$P3 = -0.023590 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=3]$$

$$P4 = 0.007148 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=4]$$

$$P5 = 0.077762 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=5]$$

$$P6 = 0.247353 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=6]$$

$$P7 = -0.008080 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=7]$$

$$P8 = 0.068483 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=8]$$

$$P9 = -0.100600 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=9]$$

$$P10 = 0.000585 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=10]$$

$$P11 = -0.089711 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=11]$$

$$P12 = -0.087947 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=12]$$

$$P13 = -0.000907 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=13]$$

$$P14 = -0.009607 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=14]$$

$$P15 = 0.039798 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=15]$$

$$P16 = -0.109280 - 1.07047262007 + 0.0579752225247 * S - 5.58384306868e-05 * LE - 0.310835340738 * NDTs + [CX=16]$$

الجدول 17: التأثيرات الثابتة

	CROSSID	Effect
1	1	-0.005936
2	2	-0.005471
3	3	-0.023590
4	4	0.007148
5	5	0.077762

6	6	0.247353
7	7	-0.008080
8	8	0.068483
9	9	-0.100600
10	10	0.000585
11	11	-0.089711
12	12	-0.087947
13	13	-0.000907
14	14	-0.009607
15	15	0.039798
16	16	-0.109280

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

يمكننا تلخيص ما تبينه المعادلات في ما يلي:

- في بيان اختلاف التأثير الثابت من شركة الى أخرى، نجد مثلا أن الشركة 1 تتميز بعوامل مؤسسية خاصة تؤدي الى انخفاض الربحية بمقدار 0.005936 في حين تختلف عنها الشركة 4 مثلا بحيث أن عواملها المؤسسية تسهم في زيادة ربحية الشركة وتقدر ب 0.007148.
- تتأثر الربحية إيجابا بحجم الشركة بينما تتأثر سلبا بالرفع المالي وبالوفورات الضريبية خارج الديون، كما يتضح أنه:
- عند زيادة الحجم 1% مع ثبات المتغيرات الأخرى ترتفع الربحية بمقدار 0.05798، وبالتالي فإن العلاقة بين حجم الشركة والربحية علاقة طردية.
- عند زيادة الوفر الضريبي خارج الديون ب 1% مع ثبات العوامل الأخرى فإن الربحية تنخفض ب 0.3108 وبالتالي فإن العلاقة بين الوفر الضريبي خارج الديون علاقة عكسية.

اما في حالة حساب الربحية وفق المردودية المالية فإن اختبار Hausman يكون كالتالي:

الجدول 18: اختبار Hausman (الربحية معبر عنها بالمردودية المالية)

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Pool: PANEL				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	12.382999	3	0.0701	
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LE?	0.003762	0.007605	0.000011	0.2515
S?	0.020217	0.001614	0.000065	0.0209
NDTS?	-0.064538	0.385413	0.011791	0.0000

Cross-section random effects test equation:
 Dependent Variable: P?
 Method: Panel Least Squares
 Date: 05/28/24 Time: 02:02
 Sample: 2016 2022
 Included observations: 7
 Cross-sections included: 17
 Total pool (unbalanced) observations: 96

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.312744	0.207958	-1.503880	0.1368
LE?	0.003762	0.003771	0.997794	0.3215
S?	0.020217	0.010981	1.841080	0.0695
NDTS?	-0.064538	0.204682	-0.315311	0.7534

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.078579	R-squared	0.732270
Mean dependent var	0.088088	Adjusted R-squared	0.665337
S.D. dependent var	0.152663	S.E. of regression	0.088316
Akaike info criterion	-1.832750	Sum squared resid	0.592772
Schwarz criterion	-1.298510	Log likelihood	107.9720
Hannan-Quinn criter.	-1.616801	F-statistic	10.94041
Durbin-Watson stat	1.691842	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

لدينا القيمة الإحصائية 0.0701 وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية H_0 ، بمعنى ان النموذج العشوائي هو النموذج الأفضل لتفسير العلاقة بين الربحية والمتغيرات حيث اخرج لنا هذا النموذج المعادلات التالية والتي تتميز باختلاف الحد العشوائي:

الجدول 19: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للربحية معبر عنها بالمرودوية المالية

Dependent Variable: P?
 Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 05/28/24 Time: 02:04
 Sample: 2016 2022
 Included observations: 7
 Cross-sections included: 17
 Total pool (unbalanced) observations: 96
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000957	0.141788	0.006753	0.9946
LE?	0.007605	0.001729	4.397589	0.0000
S?	0.001614	0.007461	0.216358	0.8292
NDTS?	0.385413	0.173503	2.221357	0.0288
Random Effects (Cross)				
_1--C	-0.093360			
_3--C	0.006382			
_4--C	0.059516			

_5--C	0.035874
_6--C	0.003170
_7--C	0.181178
_8--C	-0.017269
_10--C	-0.047507
_11--C	-0.002602
_13--C	0.005159
_14--C	-0.046463
_15--C	0.060404
_16--C	-0.074243
_17--C	-0.080148
_18--C	0.025063
_19--C	-0.059741
_20--C	0.044587

Effects Specification		
	S.D.	Rho
Cross-section random	0.060086	0.3164
Idiosyncratic random	0.088316	0.6836

Weighted Statistics			
Root MSE	0.095021	R-squared	0.174601
Mean dependent var	0.045724	Adjusted R-squared	0.147686
S.D. dependent var	0.104942	S.E. of regression	0.097065
Sum squared resid	0.866790	F-statistic	6.487091
Durbin-Watson stat	1.432199	Prob(F-statistic)	0.000496

Unweighted Statistics			
R-squared	0.344951	Mean dependent var	0.088088
Sum squared resid	1.450322	Durbin-Watson stat	0.855959

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

يمكننا تلخيص ما يبينه الجدول فيما يلي:

- في بيان اختلاف التأثير العشوائي من شركة الى أخرى، نجد مثلا أن الشركة 1 تتميز بمتغيرات اخرى خاصة تؤدي الى انخفاض الربحية بمقدار 0.093360 في حين تختلف عنها الشركة 4 مثلا بحيث أن المتغيرات الاخرى تسهم في زيادة ربحية الشركة وتقدر ب 0.059516.
- تتأثر الربحية إيجابا بالمتغيرات الثلاث: الرفع المالي، حجم الشركة والوفورات الضريبية، كما يتضح أنه:
- عند زيادة الرفع المالي بنسبة 1% مع ثبات المتغيرات الأخرى ترتفع الربحية ب مقدار 0.007605، وبالتالي فإن العلاقة بين الرفع المالي والربحية علاقة طردية.
- عند زيادة الوفر الضريبي خارج الديون ب 1% مع ثبات العوامل الأخرى فإن الربحية ترتفع ب 0.385413 وبالتالي فإن العلاقة بين الوفر الضريبي خارج الديون علاقة طردية.

الفرع الثالث: استنتاجات الدراسة (الحل)

يتضح لنا من النتائج السابقة حسب مقرر نظرية المعاوضة والمتمثل في ان تعظيم قيمة الشركة قادم من مستوى استنادة امثل أن العلاقة الطردية بين حجم الشركة وربحية الشركة (حسب المردودية الاقتصادية) تتجلى في انه كلما زاد الحجم أصبح بإمكان الشركة الاستفادة من اقتصاديات الحجم (أي الإنتاج بكميات أكبر مما يسمح بتخفيض التكاليف وزيادة الأرباح)، بينما العلاقة العكسية بين الربحية والوفرات الضريبية تفسر بانه كلما زاد لجوء الشركة للديون كلما نتج عنه زيادة في المصاريف المالية (تضخم حجم المصاريف المالية)، وبالتالي انخفاض مستوى النتيجة الصافية لأن العلاقة عكسية سالبة بين الديون وربحية الشركة.

كل هذه التفسيرات لعلاقة الربحية مع متغيرات الدراسة والمتمثلة في حجم الشركة S والوفر الضريبي $NDTS$ ثابتة في كل الشركات، أي ان الربحية أيضا ثابتة في حال عدم احتساب الثابت C ، اما في حال احتسابه، فإنه الوحيد القادر على التأثير على الربحية نظرا لاختلافه بين الشركات، حيث يمثل العوامل المؤسسية الثابتة في كل شركة (شخصية المسير، مجلس الإدارة...).

اما في حالة التعبير عن الربحية بالمردودية المالية فقد تبين أن للرافعة المالية أثر إيجابي على الأموال الخاصة أي أن تكلفة الاستنادة لا تزال أقل من المردودية الاقتصادية للأصول الممولة عن طريق الاستنادة، مما يدل على أن مخاطر الاستنادة ليس لها تأثير سلبي، أي لا يزال بإمكان الشركة اللجوء الى الدين والاستفادة من المزايا الضريبية. كما يفسر الأثر الإيجابي للوفرات الضريبية بالتخفيض من الوعاء الضريبي والمتمثل في النتيجة الصافية والنتائج عن تكلفة الاهتلاك.

هذه التفسيرات المرتبطة بعلاقة الربحية مع المتغيرات التالية: الرفع المالي Le ، والوفر الضريبي $NDTS$ تدل على وجود متغيرات ومؤشرات اقتصادية أخرى لم يتم ضمها الى الدراسة، والتي تعتبر ذات تحديد وتأثير كبير على ربحية الشركة مما يدل على عدم كمال النموذج.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تطرقنا الى الدراسة التطبيقية للموضوع، حيث تم اجراء الدراسة على عينة شركات صناعية عاملة في الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 2016 الى 2022. تمت معالجة بيانات الدراسة ببرنامج Eviews في شكل بيانات بانل، والتي نتج عنها ثلاثة نماذج للدراسة تمت المفاضلة بينها باختبارات معينة أدت الى تقدير معادلة بأنسب نموذج والمتمثل في نموذج التأثيرات الثابتة. حيث تبين ان المتغيرات المستقلة (حجم الشركة، الرفع المالي والوفرات الضريبية خارج الديون) ثابتة في كل الشركات عبر الزمن، والشيء المختلف الوحيد هو الثابت C حيث يتغير من شركة الى أخرى نظرا لاختلاف العوامل المؤسسية بين الشركات في حالة حساب الربحية وفق المردودية الاقتصادية، اما إذا تم حسابها وفق المردودية المالية فإن الاختلاف يكون في الحد العشوائي والذي يدل على وجود مؤشرات أخرى غير مدرجة في الدراسة تؤثر على الربحية.

الخاتمة

في إطار معالجة إشكالية الدراسة تم توزيع محتوياتها على فصلين رئيسيين وباستخدام المناهج والأدوات المشار إليها سابقا في مقدمة المذكورة، تم اقتراح ثمان فرضيات لهذه الدراسة لتتشكل إجابات أولية للأسئلة الواردة في إشكالية الدراسة، وبعد عرض اهم المقررات والمقترحات في النظرية المالية المفسرة للهيكل المالي، ومناقشة الدراسات السابقة تبينت النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

ونتح بعد معالجة الدراسة ما يلي:

-وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين الربحية (المردودية الاقتصادية) وحجم الشركة والتي كانت عند 0 أي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، كما انما ذات تأثير إيجابي وهذا موافق للفرضية الأولى.

-أيضا، عدم وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين الربحية (المردودية الاقتصادية) والرفع المالي والتي كانت عند 0.5367 أي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وهذا موافق للفرضية الثانية.

-وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين الربحية (المردودية الاقتصادية) والوفورات الضريبية خارج الديون والتي كانت قريبة من 0 بقدر 0.0017 أي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، كما انما ذات تأثير سلبي وهذا موافق للفرضية الثالثة.

-لا يوجد دلالة إحصائية للعلاقة بين الربحية (المردودية المالية) وحجم الشركة والتي كانت عند 0.8292 أي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 وهذا موافق للفرضية الرابعة.

-وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين الربحية (المردودية المالية) والرفع المالي والتي كانت عند 0 أي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وهذه العلاقة ذات تأثير إيجابي على الربحية وهذا موافق للفرضية الخامسة.

-وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين الربحية (المردودية المالية) والوفورات الضريبية خارج الديون والتي كانت بقدر 0.0288 أي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 وهي ذات تأثير إيجابي على الربحية وهذا موافق للفرضية السادسة.

ومنه نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة اول البحث على النحو التالي:

يتم تعزيز قيمة الشركة في ظل نظرية المعاوضة من خلال العوامل المؤسساتية التي تختلف من شركة الى أخرى اذ ظهر تأثير الربحية بهذه العوامل جليا لذا يجدر معرفة كيفية التحكم بها من اجل زيادة التعزيز في قيمة الشركات مستقبلا في حالة حساب الربحية وفق المردودية الاقتصادية. بينما يتم تعزيز قيمة الشركة أيضا في حالة حساب الربحية وفق المردودية المالية من خلال مؤشرات اقتصادية والتي تختلف من شركة الى أخرى اذ ظهر تأثير الربحية بهذه العوامل واضحا لذا يجدر معرفة كيفية التحكم بها من اجل زيادة التعزيز في قيمة الشركات مستقبلا.

توصيات البحث

بناء على النتائج المتوصل اليها في الدراسة نوصي ب:

- على كل شركة القيام بدراسات وابحاث لمعرفة العوامل المؤسسية التي تتحكم في قيمة الشركة والتي تسمح باختيار أكثر عقلانية للمصادر التمويل وبالتالي هيكل مالي أمثل.
- ضرورة إعادة هذه الدراسة لفترات لاحقة للتأكد من صحة الفروض التي قامت عليها الدراسة.
- ضرورة اجراء دراسات على النظريات المفسرة للهيكل المالي كموضوع للبحث، وليس كجزء متضمن في البحث.

آفاق البحث

- ان موضوع الهيكل المالي والنظريات المفسرة له موضوع واسع النطاق وبالغ الأهمية لذا فهو موضوع يحتاج مزيدا من الاجتهادات والدراسات: نقدم في ما يلي مجموعة الاقتراحات التي نراها جديدة بأن تكون آفاق بحث جديدة:
- اجراء دراسة على نظرية المعوضة الديناميكية.
 - إجراء الدراسة في قطاعات أخرى غير قطاع الصناعة.
 - اجراء دراسات تشمل فترات زمنية أطول.

المصادر والمراجع

الكتب:

- بن زكورة العونية، تسيير واستراتيجية مؤسسة، الطبعة الاولى، ألفا للوثائق نشر استيراد وتوزيع كتب، فسنطينة، الجزائر.
- الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
- جمال الدين المرسي وأحمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
- مليكاوي مولود، استراتيجيات التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
- منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.
- منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2008.

الرسائل الجامعية بالعربية:

- بوريعة غنية، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة -الاشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012.
- زغود تبر، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر-، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.
- شراي باية كتنزة، العوامل المحددة لبناء الهيكل المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014.
- كرار عباس حسين الشريف، تأثير هيكل التمويل في تعزيز قيمة الشركة بإطار نظرية الالتقاط -دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرسة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004-2019، مذكرة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق، 2021.
- شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال-مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009.
- بوشوشة محمد، تأثير السياسة التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016،
- بن الضب علي، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة -دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2006-2008، مذكرة ماجستير، قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

- محمد الأخضر قريشي، نحو أرباحية مالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء النظريات المفسرة للهيكل المالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قاصدي مرباح، ورقلة، 2021.
- بوقفة محي الدين، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على مستويات السيولة في المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021.
- مرسللي نزيهة، أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة لفترة (2006-2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، 2018.
- مسار محمد خميس عزت سعد، إثر الهيكل التمويلي لشركات المساهمة العامة المدرجة في أسواق فلسطين والأردن على العباء الضريبي، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2020.

الرسائل الجامعية الأجنبية:

- Joseph Muchiri Mwangi, a thesis of doctor, Effect of Financial Structure on Financial Performance of Firms Listed at East Africa Securities Exchanges, Jomo Kenyatta University, Kenya, 2016.

المقالات بالعربية:

- عبد الرضا فرج البدرابي وأحمد رسن علاوي، استخدام Structural Equation Model لتحديد الهيكل المالي الأمثل وفق نظرية القيود - دراسة تحليلية للمصارف الخاصة في العراق -، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 59، المجلد 15، 2020.
- دادن عبد الوهاب، الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، عدد 7، 2009-2010.
- حاكم محسن محمد الربيعي ومهند حميد ياسر العطوي، نظرية توقيت السوق وتأثيرها على هيكل رأس المال دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المصرية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، ص 1-20.
- سهاليلية نبيلة وجبار بوكثير، عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة ديون مجمع صيدال الجزائري (1999-2014)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ميلة، العدد الخامس، جوان 2017.
- محمد لمين علون ولطفي شعباني دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة دباغة الجلود - جيجل، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص.
- غربي حمزة وقمان مصطفى، مكانة الضرائب في أمثلية الهيكلة المالية حسب موديقلياني وميلر - اختبار تجريبي على عينة من المؤسسات الجزائرية - مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 22، العدد 2، ديسمبر 2021، ص 103-124.

- سليم مجلخ ووليد بشيشي، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد6، العدد1، جوان2019، ص116 ص139.

المقالات بالاجنبية:

- Sri Hastutik, Budi Eko Soetjipto, Cipto Wadoyo, Agunug Winarno, Trade-Off and Pecking Order Theory of Capital Structure in Indonesia: Systematic Literature Review, Vol 6, No 5, 2022, P5586-5597.
- Silvia M.Dinis Mendes, Paula Machado, Carla David Reis and Vera L.Mendes Cunha, Trade-Off and Pecking Order Capital Structure Theories in Tourism Sector in Portuguese Central Region, Vol 10, No 3, 2023, P155-176.
- Ferina Marimuthu and Sharanam Abbana, Financiing of State-Owned Entities: Can The Trade-Off Theory Explain the Debt Structure?, Intrenational Jornal Of Entrepreneurship and Sustainability Studies, Vol 3, No 1, 2023, P63-78
- Joel Obayagbona and Jennifer U.Omodamwen, Testing The M & M Relevance and Irrelevance Theories of Capital Structure in Quoted Manufacturing Firms in Nigeria, European Journal of Economics, Vol2, No2, P1-12.
- Imad Zeyad Ramadan, An Empirical Investigation of Trade-Off Theory: Evidence from Jordan, vol 8, No 4, 2015, P19-24

الملاحق

الملحق 03: جدول التأثيرات العشوائية

	CROSSID	Effect
1	1	-0.008377
2	2	0.001517
3	3	-0.005904
4	4	0.004660
5	5	0.055850
6	6	0.171332
7	7	-0.023430
8	8	0.040815
9	9	-0.065060
10	10	0.002770
11	11	-0.043835
12	12	-0.041685
13	13	-0.008549
14	14	-0.011027
15	15	0.046268
16	16	-0.115344

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

فهرس

I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص:
IV	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول:
VII	قائمة الاشكال
VII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة الرموز والاختصارات:
أ	توطئة

الفصل الأول: الهيكل المالي والنظريات المفسرة له

1	تمهيد:
2	المبحث الأول: الهيكل المالي
2	المطلب الأول: الهيكل المالي ومحدداته
2	الفرع الأول: تعريف الهيكل المالي
3	الفرع الثاني: محددات الهيكل المالي:
6	المطلب الثاني: نماذج مدغلياني وميلر M&M
6	المطلب الثالث: الانتقادات الواردة في حق نماذج M&M
8	المبحث الثاني: النظريات البديلة لنموذج M&M:
8	المطلب الأول: نظرية تسلسل مصادر التمويل (Pecking Order Theory (POT)
9	المطلب الثاني: نظرية الاشارة (Signaling Theory (ST):
10	المطلب الثالث: نظرية توقيت السوق (Market timing theory (MTT):
12	المبحث الثالث: نظرية المعاوضة (The Trade-Off Theory (TOT):
12	المطلب الأول: تأثير الاستدانة في ظل تكلفة الإفلاس
12	الفرع الأول: مفهوم الإفلاس
13	الفرع الثاني: تأثير الإفلاس على الدائنين والمساهمين
15	المطلب الثاني: تأثير الاستدانة في ظل تكلفة الوكالة
15	الفرع الأول: مفهوم تكلفة الوكالة
15	الفرع الثاني: الصراع بين المساهمين والمسيرين
16	الفرع الثالث: الصراع بين المساهمين والمقرضين
17	المطلب الثالث: تأثير الاستدانة في ظل وجود الضرائب وتكاليف الافلاس والوكالة
20	المبحث الرابع: الأدبيات التطبيقية ومناقشتها
20	المطلب الأول: الأدبيات التطبيقية العربية ومناقشتها
22	المطلب الثاني: الادبيات التطبيقية الأجنبية ومناقشتها

26.....	خلاصة الفصل الأول.....
	<u>الفصل الثاني: الدراسة القياسية لتعزيز قيمة الشركة في ظل نظرية المعاوضة</u>
29.....	المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.....
29.....	المطلب الأول: مجتمع ومتغيرات الدراسة.....
30.....	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....
33.....	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.....
33.....	المطلب الأول: نتائج الدراسة (الدراسة الإحصائية).....
36.....	المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة.....
38.....	الفرع الأول: تقدير النماذج القياسية.....
50.....	الفرع الثاني: اختيار النموذج الأنسب للدراسة الاختباريات (المفاضلة بين النماذج).....
58.....	الفرع الثالث: استنتاجات الدراسة (الحل).....
60.....	خلاصة الفصل.....
61.....	الخاتمة.....
63.....	المصادر والمراجع.....
66.....	الملاحق.....
80.....	فهرس.....